الجمهوريــة الجزائريـــة الديمقراطية الشعبيــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر الــوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة وتدقيق

دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة

من إعداد:

– عاشور محمد العيد

– مدلل عبد الستار

– كناوية عبد الرؤوف

– برني ضياء الحق

إشراف الدكتور:

مسعودي زكرياء

لجنة المناقشة

د. مسعودي زكرياء	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مؤطر
د. عابي خليدة	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مقيّم أوّل
د. حميداتو صالح	جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي	مقيّم ثاني

السنة الجامعية: 2022/2021م

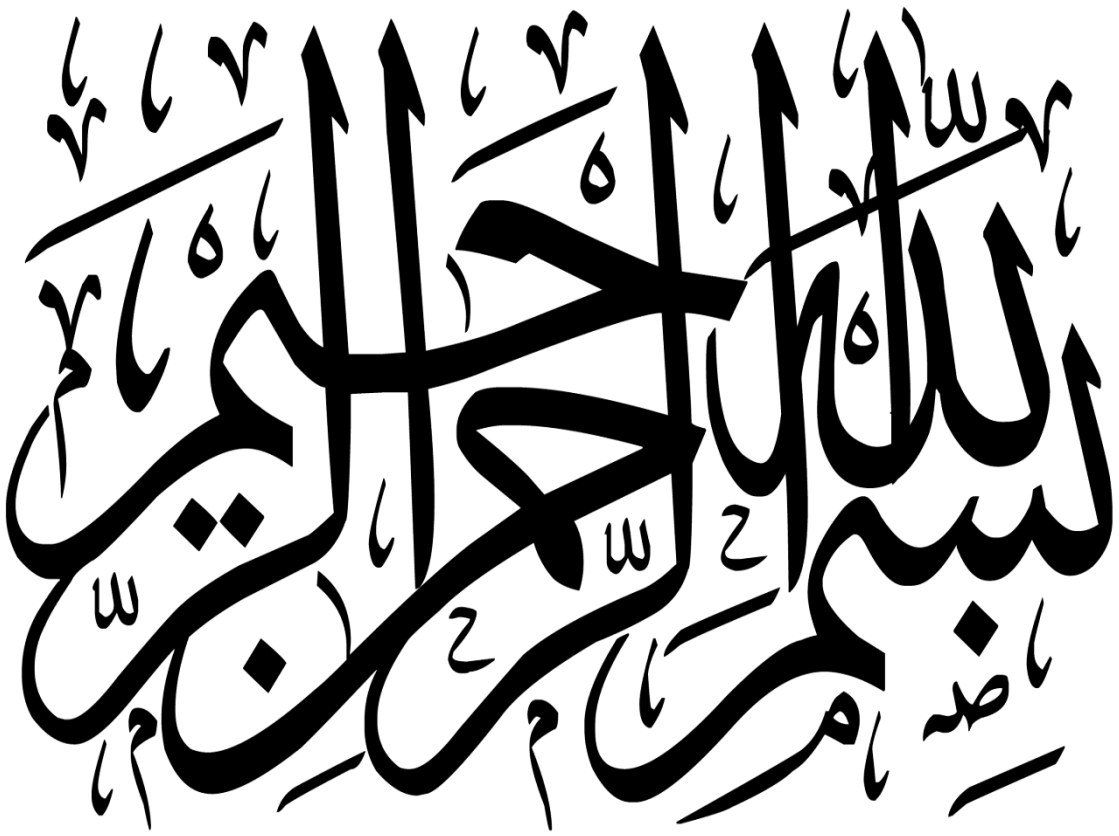
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث وأعاننا على إتمام هذه الرسالة

ثم نوجه آيات الشكر والعرفان إلى كل من قام بالمساعدة على إتمام هذا العمل

ونسأل الله العلي القدير أن يجازيهم خير الجزاء

وأن يكتب صنيعهم في موازين حسناته.

كما نتوجه بخالص الشكر الأستاذ المشرف د. زكرياء مسعودي

وإلى أعضاء اللجنة المقيمة للعمل الدكتور: حميدا توصالح والدكتورة عابي خليدة

بقسم الدراسات الأدبية بجامعة الوادي، على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

ملخص:

تهدف الدراسة الحالية غلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، تساهم لجان المراجعة في المحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ومنع حدوث الانهيارات بأسواق المال. أن نظرية الوكالة لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات يمكن أن يكون القرار لا يخدم المالكين الأصليين، وتعتبر لجان المراجعة أحد أهم العناصر التي تضفي الثقة والمصداقية وصل وتسهم في الرفع من الجودة لهذه المعلومات الأمر الذي يسهم في ترشيد القرارات المالية .

وقد تم اتباع المنهج الوصفي في هذه الدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة، تم توزيعها على عينة مكونة من 81 فرد. تعتبر لجان المراجعة أحد أهم وسائل الرقابة الداخلية والتي تساعد في تنفيذ مهام الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية. كما أظهرت النتائج التأثير المهم الذي تلعبه لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود مساهمة من لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، نظرية الوكالة، إجراءات منهجية، مخاطر.

Abstract:

The current study aims to identify the role of the audit committees in reducing the risks of agency theory. The audit committees contribute to preserving the rights of shareholders، ensuring the accuracy of financial reports، the effectiveness of internal control procedures، and preventing the occurrence of collapses in the financial markets. Agency theory has a large and important role in the decision-making process. The decision may not serve the original owners. The audit committees are considered one of the most important elements that add confidence and credibility، and contribute to raising the quality of this information، which contributes to rationalizing financial decisions.

The descriptive approach was followed in this study، and to achieve the objectives of the study، a questionnaire was designed، which was distributed to a sample of 81 individuals. Audit committees are considered one of the most important means of internal control، which helps in carrying out the tasks of supervision and control over the financial reporting process. The results also showed the important influence that audit committees play in reducing agency theory risks. The results of the study indicated that there is a relationship between monitoring committees and the risks of agency theory.

Keywords: audit committees، agency theory, Systematic procedures, risks.

قائمة المحتويات

الـــمـــوضـــوع	الصفحة
شكر والعرفان	II
ملخص الدراسة	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
مـــقـــدّمـــة	11-9
الجانب النظري **لجان المراجعة وعلاقتها بمخاطر نظرية الوكالة**	
تمهيد	13
المبحث الأول: الإطار النظري للجان المراجعة	14
المطلب الأول: نشأة وتعريف لجان المراجعة	14
أولا: نشأة لجان المراجعة	14
ثانيا: تعريف لجان المراجعة	14
المطلب الثاني: أهداف وأهمية لجان المراجعة	17
أولا: أهمية لجان المراجعة	17
ثانيا: أهداف لجان المراجعة	19
المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام لجان المراجعة	22
أولا: مسؤوليات لجان المراجعة	22
ثانيا: مهام لجان المراجعة	24
المبحث الثاني: ماهية نظرية الوكالة ودور لجان المراجعة في الحد من مخاطرها	27
المطلب الأول: ماهية نظرية الوكالة	27
أولا: أصل وتعريف نظرية الوكالة	27
ثانيا: نشأة نظرية الوكالة	28
المطلب الثاني: حقل وفرضيات ومشاكل نظرية الوكالة	32
أولا: حقل نظرية الوكالة	32
ثانيا: فرضيات نظرية الوكالة	30
ثالثا: مشاكل نظرية الوكالة	36

المطلب الثالث: لجان المراجعة ودورها في الحد مخاطر نظرية الوكالة	44
أولا: المعلومات المحاسبية والعلاقات التعاقدية	44
ثانيا: لجان المراجعة ودورها تخفيض تضارب المصالح	45
خلاصة الفصل	48
الجانب التطبيقي **الإجراءات المنهجية**	
تمهيد	50
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	51
المطلب الأول: طريقة الدراسة	51
أولا- مجتمع الدراسة والعينة	51
ثانيا- حدود الدراسة	52
المطلب الثاني: وصف عينة الإستبيان	53
أولا- هيكل الاستبيان	53
ثانيا- الأساليب الاحصائية المستخدمة واختبار صدق وثبات أداة الدراسة	54
المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	55
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة	55
أولا- البيانات الديمغرافية للعينة	55
ثانيا- الاتجاه العام لآراء المستجوبين	62
ثالثا- اختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة	64
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	59
أولا- اختبار الفرضيات الفرعية	66
ثانيا- اختبار الفرضية الرئيسية	66
خلاصة الفصل	68
الخاتمة	70
قائمة المصادر والمراجع	73
الملاحق	77

قـائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	52
02	يوضح ترميز أوزان الا3جابات حسب مقياس ليكرت الخماسي	53
03	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	55
04	يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن	56
05	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الجامعي	57
06	يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	59
07	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	60
08	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة	61
09	تقييم أراء أفراد العينة حول مساهمة لجان المراجعة	62
10	تقييم أراء أفراد العينة حول نظرية الوكالة	63
11	نتائج تحليل التباين بالاعتماد على معامل الانحدار البسيط	64
12	نتائج تحليل التباين بالاعتماد على معاملات الارتباط الخطي	65
13	نتائج تحليل التباين بالاعتماد على معاملات خط الانحدار الخطي	67

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(**2–1**)	مشاكل نظرية الوكالة الأصيل.	41
(**2–2**)	يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن	56
(**2–3**)	تركيبة الأفراد حسب السن	57
(**2–4**)	تركيبة الأفراد حسب المؤهل الجامعي	58
(**2–5**)	تركيبة أفراد العينة حسب التخصص العلمي	59
(**2–6**)	تركيبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	60
(**2–7**)	تركيبة أفراد العينة حسب المهنة	61

المقدمة

المقدمة

بعد الكثير من التغيرات الاقتصادية والأزمات التي شهدها العالم في القرن الأخير، قد تكبدت عليها من التطورات الاقتصادية والقانونية وتطوير العديد من الأنظمة الاقتصادية وغيرها، ومن بينها إنشاء لجان المراجعة، وإن فكرة لجان المراجعة قد نشأت ونفذت في الولايات المتحدة الأمريكية وأن ظهور لجان المراجعة ودورها الرقابي يرجع إلى هيئة تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية بأن يحتوي تقرير مجلس الإدارة السنوية للمساهمين على بيان وجود نظام رقابة داخلية فعال. وقد برزت الحاجة لظهور لجان المراجعة نتيجة لضخامة حجم المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة فقد كان لابد من تشكيل لجان المراجعة تابعة لمجلس الإدارة تساعد في تنفيذ مهام الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية.

حيث تساهم لجان المراجعة في المحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ومنع حدوث الانهيارات بأسواق المال، كما تم وضع مجموعة من القوانين والمبادئ الأخلاقية للرقابة المالية وغير المالية على إدارة الشركة، وذلك لحماية المستثمرين والأطراف ذات العلاقة من التلاعب المالي والفساد الإداري وتعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المالية التي يحتاج إليها مستخدموها.

وأيضا تعتبر لجان المراجعة من المصطلحات والمفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام كبير في الساحة العالمية، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظر للدور الذي تقوم به في مراقبة عملية التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، الأمر الذي حذا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها.

وتعد فكرة إنشاء لجان المراجعة من أهم الأسباب والطرق التي تساهم في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، كما أن نظرية الوكالة لها دور كبير وهام في عملية اتخاذ القرارات يمكن أن يكون القرار لا يخدم المالكين الأصليين، وتعتبر لجان المراجعة أحد أهم العناصر التي تضفي الثقة والمصداقية وصل وتسهم في الرفع من الجودة لهذه المعلومات الأمر الذي يسهم في ترشيد القرارات المالية.

ومنه سنتطرق في هذه الدراسة إلى الكشف عن دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

1- إشكالية الدراسة :

ما هو الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي أهم مهام ومسؤوليات لجان المراجعة؟
- ماهي أهم مخاطر نظرية الوكالة؟
- ما هي العلاقة بين لجان المراجعة ونظرية الوكالة؟

2- فرضيات الدراسة:

- **H0**: لا توجد علاقة بين **لجان** المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة.
- **H1**: توجد علاقة بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة.
- **H0**: لا تؤثر لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.
- **H1**: تؤثر لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

3- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع من خلال ما يمكن أن تساهم به في دراسة دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة من التركيز على إنشاء لجان المراجعة في المؤسسات وظهور أهميتها والدور الذي تلعبه في الحد من تزايد مخاطر نظرية الوكالة.

4- أهداف الدراسة:

الهدف الأساسي لهذه الدراسة وهو كشف وإظهار دور لجان المراجعة في التقليل والحد من المخاطر الناتجة عن نظرية الوكالة.

5- حدود الدراسة.

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: تم القيام بدراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق بولاية الوادي.
- الحدود الزمانية: جرت دراستنا الميدانية خلال الفترة الممتدة من شهر أفريل 2022 الى غاية شهر ماي 2022.

6- الأدوات المستخدمة:

وفي دراستنا التطبيقية تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي والوصفي الإحصائي بحيث تم عن طريق الإجابة على الأسئلة المطروحة في شكل إستبيان ومعالجته عن طريق البرنامج الاحصائي SPSS[25].

7- هيكل البحث :

تم تقسيم البحث إلى فصلين تناول الفصل الأول الإطار النظري للجان المراجعة ودورها في الحد من مخاطر نظرية الوكالة وتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى نشأة وتعريف لجان المراجعة، أهدافها وأهميتها، وكذا مهام ومسؤوليات لجان المراجعة. أما في المبحث الثاني تكلمنا عن نشأة ومفهوم نظرية الوكالة، فرضياتها ومشاكلها، وعن دور لجان المراجعة في الحد من مخاطرها.

اما الفصل الثاني فتطرق الى الجانب التطبيقي في محاولة لقياس دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة .

الجانب النظري:

لجان المراجعة ودورها في الحد من مخاطر نظرية الوكالة

تمهيد:

من أهم الأسباب التي دفعت بالشركات والمؤسسات إلى تشكيل لجان مراجعة كان الغش وعدم الشفافية في التقارير المالية وقد أدى إلى الانهيارات والإخفاقات المالية للكثير من المؤسسات والشركات وعزي ذلك إلى لوجود ضعف أو فشل لدى مجالس الإدارة في عمليات الإشراف والرقابة، وذلك أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري، وكذا إخفاق بعض المراجعين الداخليين والخارجيين، وحتى تتمكن مجالس الادارة بهذه المؤسسات أن تفي بمسؤولياتها الإشرافية والرقابية بشكل فعال يجب أن يكون لها القدرة على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

ولقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى.

ومنه سنطرق في هذا الفصل إلى: الجانب النظري للجان المراجعة وعلاقتها بمخاطر نظرية الوكالة من خلال مبحثين، حيث عرضنا في المبحث الأول ماهية لجان المراجعة ومهامها ومسؤولياتها. ثم عرجنا في المبحث الثاني عن مفهوم ومشاكل نظرية الوكالة ورأينا تأثير لجان المراجعة في الحد من مخاطرها.

المبحث الأول: الإطار النظري للجان المراجعة

ومن أجل تغطية ماهية لجان المراجعة قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية، وضحنا في المطلب الأول نشأة وتعريف لجان المراجعة، أما في المطلب الثاني تطرقنا إلى أهدافها وأهميتها، وفي المطلب الثالث رأينا مهام ومسؤوليات لجان المراجعة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف لجان المراجعة

أولا: نشأة لجان المراجعة

تشير البحوث والدراسات إلى أن مفهوم لجان المراجعة وما يترتب عليه من مسؤوليات تعرض إلى تطور دراماتيكي كبير منذ ظهوره لأول مرة منذ أكثر من نصف قرن، كما يقولوا بعض الباحثين أن مصطلح لجان المراجعة بدأ في الظهور في أواخر الثلاثينيات 1930 عندما شجعت بورصة الأوراق المالية (SEC) وكذلك بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) على إنشاء لجان مراجعة بعد حدوث حالة انهيار شركة (MCKESSN AND ROBBINS).

كما أوصت الهيئة في عام 1972م بأهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء الغير تنفيذيين في شركات المساهمة، وفي عام 1974م أصدرت هيئة سوق المال الأمريكية نشرتها رقم (165) التي تطلب فيها الإفصاح في البيانات المالية الختامية عن وجود لجنة مراجعة في الشركات المدرجة وكيفية تشكيلها، كما طالبت الهيئة عام 1978م الشركات بتحديد عدد الاجتماعات التي تعدها اللجنة سنويا مع توضيح الوظائف والمهام التي تؤديها اللجنة.[1]

ثانيا: تعريف لجان المراجعة

اختلف الباحثون والمختصون في تحديد مفهوم موحد للجنة المراجعة الداخلية وبالاطلاع على مجموعة من التعريفات التي قدمها متخصصون فيمكن استنباط التعريف التالي : هي لجنة يتم تكوينها من قبل مجلس إدارة الشركة ترتبط به بشكل مباشر وتضم عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء سواء كانوا من داخل مجلس الإدارة الغير تنفيذيين أو من خارجه يكونون مستقلين ويتميزون بالكفاءة العلمية

[1] الأسعد فليون، مدى قدرة البنى التحتية على تبني لجان المراجعة في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، ص7

والخبرة العملية وتقوم هذه اللجنة بدور التخطيط والتقييم لنظم الرقابة الداخلية وقياس مدى فاعليتها وكفاءتها والتأكد من سلامة التقارير المالية وكذلك تقديم توصيات ومقترحات لمجلس الإدارة.[1]

وعرف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لجنة المراجعة على أنها: تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وذلك لاختيار المدققين الخارجين ومناقشة عملهم وعلاقتهم مع الإدارة لفحص القوائم المالية ونظم الرقابة الداخلية.[2]

كما تعرف على أنها لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة مؤلفة من ثلاثة إلى خمسة من المديرين غير التنفيذيين والمؤهلين علميا حيث ينبغي على الأقل أن يكون أحدهم حاصل على شهادة عليا في مجال المحاسبة والتدقيق، كما ينبغي أن تمتلك هذه اللجنة السلطة والصلاحيات الكافية لقيامها بالمهام المكلفة بها وحصولها على المعلومات بالسرعة والدقة المطلوبة، وتعمل هذه اللجنة كحلقة وصل بين الإدارة ومراقب الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي، كما تعمل كمشرف على عملية إعداد التقارير المالية ومتابعة مدى التزام الشركة بالأنظمة والقوانين والتعليمات ذات الصلة.

وقد عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (1992) : (CICA) لجنة المراجعة بأنها: لجنة مكونة من المديرين الغير تنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة حلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المراجع الخارجي، ومراجعة نطاق ونتائج المراجعة، وكذلك تقييم نطاق الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر.

[1] al-mstb،2022-05-26 ،https://www.al-mstba.com/showthread.p--hp?t=208020

[2] أيمن جرمان، دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص16

كما تعرف على أنها: تعد لجنة المراجعة آلية محورية من آليات حكومة الشركات، وهي لجنة فرعية منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين كحد أدنى ويكون الحد الأقصى حسب حجم الشركة وطبيعة نشاطها، على أن توافر في اللجنة خبرة مالية ومحاسبية وقانونية ومعرفة بطبيعة نشاط الشركة وتعقد اللجنة اجتماعاتها أربع مرات على الأقل في السنة بمعدل اجتماع كل ثلاث شهور، وتهدف اللجنة إلى مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسؤولياته والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه، ودعم استقلال ومتابعة المراجعة الداخلي والخارجي، وضبط جودة التقارير المالية[1].

[1] أيمن جرمان، مرجع سابق، ص17.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية لجان المراجعة

أولا: أهمية لجان المراجعة

تزايدت أهمية لجان المراجعة على نحو ملحوظ في السنوات الأخيرة مع تأكيد خاص على استقلالية الأعضاء وعلاقة اللجنة مع المراجعين المستقلين ومدى تأثيرها على إعداد التقارير المالية للشركة.

إن أهمية لجان المراجعة قد تم إثباتها بالدليل القاطع في ضوء الحدث المتزايد للتقرير المالي الاحتياطي المظلل وإخفاقات المساءلة المحاسبية للشركة متضمنا لجنة المراجعة ودورها ودور المدراء الخارجيين وجودة التقرير المالي ودور المراجعين الخارجيين عن التقرير المالي للشركة. [2]

لعل الحافز على إنشاء لجنة مراجعة ينشأ من المنافع المتوقعة منها والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف مثل مجلس الإدارة للشركة والمراجعين الخارجيين والمساهمين وأصحاب المصالح وفيما يلي توضيح بالتفصيل للمنافع المتوقعة من لجنة المراجعة لكل من الأطراف الآتية:

1- أهمية لجنة المراجعة لمجلس الإدارة:

إن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة في تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي وذلك عن طريق الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء فرض عملية نهاية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع، ومن ناحية أخرى فإن وجود لجنة المراجعة بما لديها من استقلالية وميزة في أعضائها سوف يؤدي إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية.

[2] مصعب الصديق الشيخ دفع الله، دور لجان المراجعة في تحقيق فاعلية الرقابة العامة الداخلية في شركات المساهمة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، ص21.

2- أهمية لجنة المراجعة للمراجع الخارجي:

تعرضت لجنة المراجعة للعديد من الانتقادات المتعلقة بفعاليتها وذلك في ضوء الانهيارات المالية في بداية القرن الحالي وهو الأمر الذي إلى قيام الهيئات العملية العالمية بتقديم حلول من شأنها تقديم الدور الذي تلعبه، ومن هذه الحلول الاهتمام بالدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون الضغط أو تدخل في إدارة الشركة.

وفي هذا المجال قام (أوسديتينغ ستاندر) في الولايات المتحدة بإصدار مجموعة من النشرات والتقارير المتعلقة بدور لجان المراجعة في عملية المراجعة الخارجية، والملاحظ أن جميع هذه التقارير اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وعدت مجموعة من المسؤوليات للجان المراجعة تجاه المراجع الخارجي منها: [1]

- دور لحان المراجعة في تعيين المراجع الخارجي.
- دور لجان المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي.
- دور لجان المراجعة في حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة.
- دور لجان المراجعة في زيادة تفاعل المراجع الخارجي بقسم المراجعة الخارجية.
- أهمية قيام لجان المراجعة بمراجعة القوائم المالية وذلك قبل توقيعها من مجلس الإدارة.

ومن خلال المسؤوليات السابقة للجنة المراجعة يتضح لنا أن للجنة دور هام في زيادة فعالية واستقلالية المراجع الخارجي.

[1] مصعب الصديق الشيخ دفع الله، مرجع سابق، ص22.

3- أهمية لجان المراجعة للمستثمرين والأطراف الخارجية[1]:

إن إنشاء لجان المراجعة سوف يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية فوجود لجنة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية على تدعيم استقلالية ودور كل من المراجعة الداخلية والخارجية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد حكومة الشركات.

ومن ذلك أن العديد من البورصات المالية العالمية تطالب الآن الشركات المسجلة بها بضرورة أن تقوم لجنة المراجعة بهذه الشركات بإصدار تقرير خاص بها ويرفق ضمن القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي.

ثانيا: أهداف لجان المراجعة

تسعى الوحدات الاقتصادية ومنها الشركات من خلال تكوين لجان المراجعة إلى تحقيق العديد من الأهداف منها ما يلي[2]:

1- مساعدة مجلس الإدارة علي أداء مسئولياته المالية

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال أداء مهام لجان المراجعة بتفويض من مجلس الإدارة . ويمكن أن تساعد هذه اللجان المجلس في إمداده بالتوصيات . حيث تتحمل تلك اللجان مهمة جعل المجلس علي علم بشكل صحيح بأداء الشركة مما يرشد وقت المجلس من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي سبق أن بحثتها لجان المراجعة . وبذا تمثل لجان المراجعة إضافة وتدعيم لمجلس الإدارة للقيام بواجباته وإحكام السيطرة على الشئون المالية بالشركة .

2- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه

يجب أن تقوم لجان المراجعة بالتحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وفاعلية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل النظام وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة وحماية

[1] مصعب الصديق الشيخ عبد الله، مرجع سابق، ص22

[2] سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ص18

مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى. كما يتوجب على تلك اللجان تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل لضمان إنتاج التقارير المالية المناسبة . ج- دعم استقلال المراجع الداخلي

ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال متابعة المراجع الداخلي، وإقامة قناة اتصال مباشرة بينه وبين لجنة المراجعة وتلقى توصياته وتوفير الموارد اللازمة له وحل المشاكل والخلافات التي قد تنشأ بينه وبين الإدارة. وينبغي أن يقوم قسم المراجعة الداخلية بإرسال تقاريره للجنة المراجعة كما يجب على المراجع الداخلي أن يستجيب لما يتطلبه عمل اللجنة وفي المقابل تحقق اللجنة له بيئة تنظيمية أفضل لممارسة عمله بنزاهة وموضوعية

3- ضبط جودة التقارير المالية

تهدف لجان المراجعة إلي ضبط جودة التقارير المالية للشركة من خلال فحص التقارير المالية ودراسة السياسات والطرق المحاسبية للحد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية في التقارير المالية، ومن ثم تدعيم الثقة في التقارير المالية وزيادة مصداقيتها .

4- دعم استقلال المراجع الخارجي

أوصت العديد من المنظمات المهنية بتكوين لجان المراجعة نظراً لما تقوم به من دور لدعم استقلال المراجع الخارجي من خلال كون هذه اللجان قناة اتصال بينه وبين مجلس الإدارة . كما يجب أن تتأكد اللجنة من أن الخلافات بين الإدارة والمراجع قد تم حلها . ومن ناحية أخرى يمكن أن تقوم اللجنة بالتوصية في مجال ترشيح وعزل المراجع الخارجي بناءً على معايير موضوعية محددة [1].

من خلال هذه الأهداف نستخلص الآتي:[2]

- تسعى لجنة المراجعة الداخلية إلى تخفيف العبء على مجلس الإدارة من خلال تقديم التقارير الدورية التي تسهم في قياس مستوى الأداء للشركة وإدارة أنشطتها .

[1] سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص19.

[2] al-mstb، https://www.al-mstba.com/showthread.p--hp?t=208020, 26-05-2022 تاريخ الزيارة

– الإشراف على أنظمة الرقابة الداخلية وتقييم مدى الالتزام باللوائح والقوانين والخطط المناسبة لها ودراسة التقارير الصادرة عنها ومدى تقيد الإدارة بالملاحظات المدونة عليها والتزامها بتنفيذها وإبداء الرأي حيال القوائم المالية قبل اعتمادها .

– المساهمة في ترشيح المراجع الخارجي والتعامل معه وكذلك التقصي والتحقق من مدى استقلاليته ودراسة الملاحظات التي يقدمها .

– دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي حيالها .

– تعتبر أداة رقابية للأطراف الخارجية في تقييم أداء الشركة من خلال الإفصاح والشفافية ومدى دقة القوائم المالية .

المطلب الثالث: مسؤوليات ومهام لجان المراجعة

أولا: مسؤوليات لجان المراجعة

تتمثل مسؤوليات لجان المراجعة المتعلقة بإعداد القوائم المالية في لتالي:

- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها اللوائح والقوانين التي تفرضها الدولة وبورصة الأوراق المالية.
- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي في كيفية إعداد التقارير السنوية للشركة والملاحظات والتفسيرات المرافقة لها.
- مناقشة التغييرات التي تحدث في خطة المراجعة الخارجية.
- مناقشة الإدارة والمراجع الخارجي في مدى ملائمة الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.[1]

1- المسؤوليات المتعلقة بالمراجع الخارجي

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالمراجع الخارجي في التالي:

- تعتبر لجنة المراجعة هي الجهة المسؤولة عن تعيين وفصل وتحديد أتعاب المراجع الخارجي بالإضافة إلى إشرافها على حل الخلافات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي.
- يجب على اللجنة تمثيل مستوى طلب تقرير من المراجع الخارجي.
- قيام المراجع الخارجي بالاتصال مباشرة باللجنة في حالة وجود مشاكل ومعوقات من جانب الإدارة.
- مراجعة أداة واستقلالية المراجع الخارجي.

2- المسؤوليات المتعلقة بالمراجعة الداخلية

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية في التالي:

- يقوم رئيس قسم المراجعة الداخلية بالشركة بإرسال التقارير الخاصة بالقسم مباشرة إلى لجنة المراجعة لكي تقوم بتقييم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة.

[1] مصعب الصديق الشيخ دفع الله، مرجع سابق، ص30

- مناقشة إدارة الشركة في الأمور الآتية:

– كيفية قيام الإدارة بمعالجة الملاحظات التي تم اكتشاف عن طريق المراجعين الداخليين.

– المعوقات التي يواجهها المراجعين الداخليين والتي تؤثر عليهم في أداء عمليهم.

– التغيرات التي تحدث في خطة المراجع.

– موازنة قسم المراجعة الداخلية.

3– المسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

إن وجود نظام رقابة فعال هو أحد المسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة، تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في التالي:

- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في مدى فاعلية وملائمة نظم الرقابة المحاسبية المالية.
- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي حول السياسات والإجراءات[1].

المسؤوليات المتعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين:

تتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بمدى الالتزام في التالي:

أ– مناقشة المستثمرين الذين تستعين بهم في الشؤون القانونية.

ب–مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في مدى مناسبة أنظمة المعلومات الإدارية.

ويتضح مما سبق أن المسؤوليات متعلقة بعدة أطراف منها الرقابة الداخلية مما يمكن هذه اللجنة من مناقشة تلك الأطراف للوصول للهدف المنشود.

[1] مصعب الصديق الشيخ دفع الله، المرجع السابق، ص31.

ثانيا: مهام لجان المراجعة

يجب على اللجنة أن تقوم بأداء مجموعة من المهام الأساسية حيث أنه من غير المقبول أن تتوافر تلك المسؤوليات بلجنة المراجعة فقط دون أداء مهام محددة للجنة . ويجب تحديد مهام لجنة المراجعة وفقاً لظروف الشركة وطبيعة نشاطها، ويمكن تصنيف مهام لجان المراجعة في أربع مجموعات رئيسية كما يلي[1] :

1- متابعة الرقابة الداخلية

- تقييم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بمطالبة المراجع الخارجي بموافاة اللجنة بتقرير عن مدى سلامة وكفاءة تلك النظم .
- دراسة هيكل وإجراءات نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة، والتحقق من مدى كافيتها، والتأكد من مدى التزام الإدارة بتطبيقها على كافة الإدارات بالشركة .
- التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية للشركة يوفر بيانات ومعلومات محاسبية وإدارية دقيقة للإدارة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .
- التأكد من عدم وجود أية مخالفات للنظام الأساسي للشركة وكذا القوانين والأحكام واللوائح المتعلقة بنشاط الشركة .
- التأكد من كفاية التأمين علي أصول الشركة وفحص أساليب وقواعد الرقابة على أصول الشركة والتأكد من الالتزام بتطبيقها .

2- متابعة المراجعة الداخلية

يدعم المراجع الداخلي أداء لجنة المراجعة لارتباط عمله أساساً بمدى ملائمة وفاعلية النظام الكلي للرقابة الداخلية . وتقوم لجان المراجعة بالمهام التالية :

- التأكد من استقلال إدارة المراجعة الداخلية من خلال تبعيتها لمجلس الإدارة .

[1] سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، مرجع سابق، ص49.

- اعتماد المستندات الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية والتي تشمل السياسات والإجراءات والمهام والمسئوليات والهيكل التنظيمي والنظام الأساسي .
- التأكد من مدى كفاية وملائمة الأفراد القائمين بإدارة المراجعة الداخلية والتوصية بدعمها بالعاملين من ذوي الخبرة والكفاءة .
- التوصية بتعيين المراجعين الداخليين لدعم إدارة المراجعة الداخلية وكذلك مناقشة تعيين رئيس هذه الإدارة .
- التوصية بقيام إدارة المراجعة الداخلية بتحديد ودراسة ومراجعة المخاطر الرئيسية للشركة حتى تتمكن اللجنة من التحقق من قدرة الشركة على إدارة هذه المخاطر .

3– ضبط جودة التقارير المالية

- طلب تجهيز ملف القوائم المالية والإيضاحات المتممة عن الفترة المالية وذلك من خلال الإدارة المالية ودعوة المدير المالي ورئيس الحسابات لحضور مناقشات البيانات المقدمة منهم عن المؤشرات المالية ونتائج[1] الأعمال .
- مناقشة بنود القوائم المالية مع رئيس القطاع المالي للشركة وطلب الإيضاحات والتحليلات التي تراها اللجنة لازمة لاعتماد نتائج الأعمال وأن المركز المالي يكفل سلامة عرض ومصداقية نتائج الأعمال .
- مراجعة إجراءات وأسلوب العمل بالإدارة المالية وكذلك الهيكل التنظيمي للإدارة، ومراجعة الحسابات التفصيلية للقوائم المالية للشركة، والتأكد من قيام الإدارة المالية بإعداد القوائم المالية بانتظام وفي المواعيد المقررة .
- التأكد من تقديم إدارة الشركة الإيضاحات اللازمة للاستفسارات والملاحظات المطروحة في المناقشات التي دارت حول القوائم المالية من خلال قيام إدارة الشركة بتوفير كافة البيانات

[1] سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، المرجع السابق، ص50.

والإيضاحات المطلوبة لإبداء رأي اللجنة في القوائم المالية للشركة عن الفترة المالية والاطلاع على كشوف اللجان المشكلة بغرض إجراء الجرد والمراجعة .

4- متابعة المراجعة الخارجية

تلعب لجنة المراجعة دوراً كبيراً في جميع مراحل تعامل المراجع الخارجي مع الشركة وإدارتها التنفيذية وتؤثر هذه المراحل علي استقلال وكفاءة ما يصدره من أحكام وما يعده من تقارير . وتقوم لجان المراجعة بالمهام التالية :

- التوصية بتعيين وتحديد تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه ودراسة مدي ملاءمته لتنفيذ المهام الموكلة إليه من قبل الجمعية العامة .
- التأكد من مدى استقلالية المراجع الخارجي، وعدم وجود أية علاقات بينه وبين إدارة الشركة أو مساهميها أو أي من الشركات التابعة يمكن أن تؤثر سلباً على استقلاليته .
- التحقق من أن المراجع الخارجي ليس لديه أية تحفظات على المخصصات المكونة بالشركة خلال العام السابق وأنها تعد كافية .
- التأكد من ملائمة خطة المراجعة التي أعدها المراجع الخارجي لتنفيذ المهام الموكلة إليه .

مطالبة المراجع الخارجي بموافاة اللجنة بتقرير عن مدى سلامة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية .[1]

[1] سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، المرجع السابق، مصر، ص35.

المبحث الثاني: ماهية نظرية الوكالة ودور لجان المراجعة في الحد من مخاطرها.

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية نظرية الوكالة ودور لجان المراجعة في الحد من مخاطرها، حيث سنتناول في هذا المبحث لثلاث مطالب أساسية بحيث نتعرض في المطلب الأول ماهية نظرية الوكالة أما في المطلب الثاني نتناول فيه فرضيات ومشاكل نظرية الوكالة أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

المطلب الأول: ماهية نظرية الوكالة.

أولا: أصل وتعريف نظرية الوكالة:

1- أصل نظرية الوكالة[1]:

إن أصل علاقة الوكالة يرجع إلى "آدم سميث" فيما يتعلق بعدم كفاءة الشركات ذات الأسهم، حيث يتم إدارتها من قبل عون غير مالك، وهذا الأخير غير محفز لإدارة أعمال لا يملكها، إذ سوف يتحصل على أجر مهما كانت النتائج التي يحققها والتي يتحصل عليها المساهمين أو الملاك. حيث كانت تفترض كل من "نظرية التحكيم" و"نظرية التمويل التدريجي" أن الإدارة ملزمة بتحقيق مصالح المساهمين، مما يعني أنه لا توجد أية علاقة صراع بين المساهمين والمسيرين، في حين تؤكد نظرية الوكالة أن مصالح الإدارة قد تتعارض مع مصالح المساهمين حتى وإن كان ذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة، على اعتبار أن هذا الهدف يتحقق ضمنية من وجهة نظر نظرية الوكالة بتحقيق المصلحة الشخصية للإدارة. يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من العوامل الأساسية لظهور نظرية الوكالة، كما أن التوسع الكبير الذي عرفته المؤسسات الاقتصادية خصوصا في ظل العولمة الاقتصادية، اقتضى أن توكل المؤسسات مسؤولية إدارتها إلى مجلس إدارة منتخب، الأمر الذي ولد تعارض المصالح وظهور مشكلة الوكالة بين الأطراف المتعاقدة (الوكيل – الأصيل)، فقد يستغل بعض المديرين السلطات الواسعة الممنوحة لهم في تحقيق عوائد خاصة بهم والقيام بأعمال غير أخلاقية منافية مع الأسس القانونية، ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في المؤسسات، لذا زاد

[1] Benjamin C، Weinstein 0: Les nouvelles théories de l'entreprise، librairie générale française، Paris 1995، P93

الاهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات وإبراز أهميتها في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ نتيجة الفصل بين الملكية والإدارة.

2- تعريف نظرية الوكالة

يعتبر الأمريكيين (Barl & Means) الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة وذلك سنة 1932، ويعتبر هذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة. ليأتي بعد ذلك (Jensen & Meckling) سنة 1976 ويعرفها: "ونحن نعرف نظرية الوكالة أنها علاقة بموجبها يلجأ شخص) الرئيسي(Principal- صاحب الرأسمال لخدمة شخص آخر (العامل (Agent ليقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة (العلاقة) تستوجب نيابته في السلطة".[1]

ثم أن نظرية الوكالة تقوم على مفهوم العلاقة التي تنشأ بين طرفين الموكل من جهة والوكيل من جهة أخرى، وتتحد العلاقة بين الطرفين بموجب عقد صريح أو ضمني يكلف بموجبه الطرف الموكل الطرف الوكيل بالقيام بأنشطة معينة لصالحه واتخاذ القرارات نيابة عنه.[2]

ثانيا: نشأة نظرية الوكالة

نتيجة التعارض المصالح بين الإدارة والمالكين، وبقية أصحاب المصالح في الشركة وعلى وفق مبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فانه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة متأثرة بالأهداف الذاتية للإدارة، بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح آخرين حتى لو كان ذلك على حساب التمثيل الصادق للأحداث والعمليات من ناحية تقديم المعلومات.

1 فاتح دبلة وبشير عيسى،2007، " حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء الأسواق" الندوة العلمية الاولى لقسم المحاسبة السوق المالية السعودية، أبها، ص 1-3.

2 مطر محمد/2004،" التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح "، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ص 101.

ويعتبر نشأة نظرية الوكالة محاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظر نما إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى. لذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نظرية الوكالة، وفروض نظرية الوكالة، ومشاكل نظرية الوكالة وأهمية الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح.

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف [1]عند مناقشته المشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم.

وتعتمد نظرية الوكالة على العلاقات القانونية التعاقدية التي تحكم أطراف عقد الوكالة علاقة الموكل / الوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل. وعلى ذلك فانه يمكن النظر إلى الشركة على إنها ائتلاف لعدد من علاقات الوكالة مثل علاقة الإدارة بالمالكين، وعلاقة الإدارة بالعاملين، وعلاقة المساهمين بالمدقق الخارجي ..... الخ[2]، وبذلك فإن علاقة الوكالة هي بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر (الأصيل) شخص آخر أو أكثر (الوكيل) لانجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات[3]

وتمتم نظرية الوكالة بما يسمى بتعارضات الوكالة (Agency Conflicts) أو تضارب المصالح بين الأصيل والوكيل وان هذه التعارضات يمكن معالجتها عبر آليات حوكمة الشركات، إذ أن الوكيل لا يعمل دائما على تحقيق مصالح الأصيل وتحصل هذه المشكلة في ظل ظروف عدم تناسق المعلومات وعدم تكاملها بين الوكيل والأصيل، وقد أشار Mathieu إلى نظرية الوكالة بأنها توضيح لكيفية تنظيم العلاقات بين أطراف الوكالة بشكل أفضل، والتي يكون فيها احد الأطراف (الأصيل) يحدد العمل الذي يقوم به الطرف الآخر الوكيل[4]. أما حماد فقد وصف نظرية الوكالة بأنها "مجموعة من

[1] Adam Smith (Encyclopedia of Business، 2008

[2] الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 104)

[3] Padilla، Alexander،"Agency Theory، Evolution and Austrian

[4] Economics 2006. www.Mises.org/journals/Scholar/Padilla6.pdf: p5

العلاقات التعاقدية، وان وجود الشركات يتحقق من خلال واحد أو أكثر من العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات تخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط الشركات العامة لعقود التوظيف الخاصة بهما.[1]

ثم أن الهدف الرئيس لنظرية الوكالة هو توضيح كيف تصمم الأطراف المتعاقدة العقود لتقليل التكاليف المرتبطة بها وتخفيض حدة التضارب في المصالح بين طرفي علاقة الوكالة ومحاولة ربط مصالحها، بما يجعل الوكيل يعمل لمصلحة الأصيل[2].

إن نظرية الوكالة تنطوي على بعض التكاليف للأطراف الأصلية ويمكن أن تصنف كالآتي[3]:

1. نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الأطراف الأصلية.
2. النفقات المانعة من قبل الوكيل.
3. الخسائر المتبقية.

وتعتبر هذه التكاليف، من نفقات الإشراف والمتابعة وهي تكاليف تنفق من قبل الطرف الأصلي لرقابة وسلوك العميل مثل تكاليف قياس وملاحظة سلوك العميل، وتكاليف ومنع سياسات التعويض، ويقصد بالتكاليف المانعة من قبل الوكيل فهي انه هناك دوافع لدى الوكيل تدفعه للإنفاق لضمان ألا يقوم ببعض التصرفات، وأخيرا حتى في ظل نفقات الإشراف والمتابعة من قبل الوكيل ستختلف التصرفات التي يقوم بها الوكيل عن التصرفات التي سيقوم بما الطرف الأصلي شخصيا، إذ أن هذا الاختلاف في التصرفات على الثروة هي الخسائر المتبقية.

وتبرز أهمية نظرية الوكالة في البحوث النظرية للمحاسبة الإدارية نظرا لاحتمالات التعارض بين الوكلاء والاصلاء مما يؤدي إلى أن أصحاب رأس المال (الاصلاء) في حاجة إلى استعمال الوسائل التي تمكنهم من مراقبة ومتابعة مدى وفاء الإدارة بالتكليف المحدد في عقد الوكالة. وهذا أدى إلى

[1] حماد طارق عبد العال، حوكمت الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008، ص: 69.

[2] التميمي، عباس حميد يحي، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص: 25.

[3] شرويدر، ريتشاد وكلاك، مارتن وكائي، جاك، " نظرية المحاسبة، ترجمة وتعريب خالد علي احمد وفال، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ، السعودية، 2006، ص –ص: 163-164.

المطالبة بالتدقيق الخارجي للتقارير المحاسبية الدورية، وتصميم نظام الحوافز الإدارية، إذ انه يتم الربط بيم مصالح الإدارة ومصالح المالكين وذلك عن طريق حساب مكافآت الإدارة على أساس الربح المحاسبي[1] وتحديد معايير ومؤشرات لقياس الأداء بما يضمن للمالكين بان الإدارة قد اتخذت الأفعال نيابة عنهم وبما يتفق مع مصالحهم والتي من الممكن أن يتخذوها بوصفهم متخذي قرار، ومن المعايير المستعملة معدل العائد على رأس المال المستثمر، والدخل المتبقي، والعائد على المبيعات، والقيمة الاقتصادية المضافة، وبطاقة الأداء المتوازن، فضلا عن ذلك فإن الإدارة ينبغي أن تمتم بمصالح أصحاب رأس المال وبث الثقة لديهم من خلال اتخاذ بعض الإجراءات التي تعزز ثقتهم بالإدارة من خلال قيام الأخيرة بوضع الموازنات وتحديد الحدود العليا للإنفاق والتأمين على الممتلكات ووضع الإجراءات السليمة لنظم الرقابة الداخلية .[2]

[1] الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 104-105.

[2] الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999 ص: 11.

المطلب الثاني: حقل وفرضيات ومشاكل نظرية الوكالة

أولا: حقل نظرية الوكالة:

نظرية الوكالة يمكن ان تُفسر بأنها تعميم لنظرية حقوق الملكية، حيث تعد مقالات كلا من (**Meckling Jensen**) جنسن ومكلين سنية 1976 من أرست قواعد هذه النظرية، وترجع جذورها إلى مشروع بحث نشأ بجامعة (**Rochester**) روشستر بداية السبعينات، هي تسمح بالإجابة عن سؤالين مهمين: من يراقب المتحكم أو المسيطر في الشركة الرأسمالية؟ وكيف تنظم عملية مراقبة الجهد الإنتاجي؟ الرقابة تشمل وضع آليات محفزة لنشر المعلومة، لأن الأعوان المتصفون بالرشادة والعقلانية يمتلكون قدرا من المعلومات الضرورية لتقييم مجهوداتهم، كما نسجل وجود لا تناظر معلوماتي يعيق التقييم الصحيح لمجهودات كل منهم؛ بالأخص المالك الذي يفوض جزءا من حقوق ملكيته لمسيِّر موكل لا يمكنه أن يضمن أن يستعمل هذا الأخير الوسائل الأكثر ملائمة لاستخراج أقصى ربح ممكن؛ وعليه يوجد خطر يتمثل في إمكانية أن لا يتبع هذا المسّر هدف تعظيم الربح؛ هذه العلاقة الخاصة بين المالكين والفريق التنفيذي المدير تتضمن وجود تكاليف وكالة، في نفس الوقت توجد تكاليف وكالة داخل الشركة نفسها.

تستند النظرية حول ترشيد سلوك المسيرين (**Managers**)[1] كجزء من الفكرة الخاصة بعلاقة الوكالة (أو علاقة التوكيل) والتي عرفها كل من (Jensen et Meckling) جونسون ومكلين بأنها عقد بموجبه شخص أو عدة أشخاص هو الرئيس أو الموكل يلجئون لخدمات شخص آخر هو العون أو الموكّل، ليقوم باسمهم بوظيفة أو عمل معين ما يتضمن تفويضا من طبيعة تقريرية[2].

-انطلق كل من (Jensen et Meckling) جونسون ومكلين من التباعد الجزئي بين مصالح المدير التنفيذي والمساهم كمشكل يخص الشركات الأمريكية الكبرى (العامة أو المسيرة) التي تتميز باختلاف المالك عن المسير:

[1] **Charreaux G.,** La théorie positive de l'agence : positionnement et apports, Revue d'économie industrielle, n° 92, 2e et 3ee trimestres 2000, p 0

[2] **Jensen M., Meckling W.,** [1976], « Theory of the firm: managerial behavior, agency costs and capital structure », Journal of Financial Economics, spring, p. 308

-الوكيل (المديرون التنفيذيون) يسير ويتحكم يوميا في نشاط الشركة ويتخذ القرارات بما فيها القرارات الاستراتيجية.

-الأصيل (المساهمون) الذين يعدون ملاكا رغم أنهم لا يملكون سوى جزء صغير من رأس المال.

علاقة الوكالة ضرورية لفهم عمل التنظيمات التي تربط المدير التنفيذي بالمساهمين، الذين يلعبون دور الأصيل أو الموكل والمدير التنفيذي؛ الذي يمثل المرؤوس أو الوكيل، هذا الفصل بين الوظائف-ملكية/قرارا-يؤدي إلى نشوء تكاليف وكالة ناجمة عن نزاع المصالح بين المالكين (المساهمين) ومتخذي القرارات (المديرين التنفيذيين)، وضمن لا تناظر للمعلومات سيقود هؤلاء إلى الغدارة وفق مصالحهم الشخصية أولا، حتى وإن كان ذلك يعارض مبدأ تعظيم قيمة الشركة أو تحقيق ثراء المساهمين كإحدى استراتيجيات التجذّر.

بمعنى آخر؛ الافراد يعظمون منفعتهم الشخصية بالاستفادة من الثغرات الموجودة في العقود المرتبطة لخاصية عدم التأكد في المحيط وعدم القابلية للرؤية والتقييم، إضافة إلى كون الأعمال التسيّيرية أكثر تعقيدا من أن يشملها عقد مكتوب يحدد بدقة جميع الواجبات كل ما سبق يؤدي إلى صعوبة تقييم نجاعة الأداء الخاصة بالمدير التنفيذي وتحييد الأمور الناجمة عن المحيط.

نظرية الوكالة (T.A) ترى أن السوق (أي التفاوض للحصول على السعر الصحيح) فعّال، المشتري يتوقع سلوك المدير التنفيذي عندما لا يكون وحده مساهما ويدمجه في تقييمه للشركة، نظرية الوكالة تحاول التوضيح ان السوق (أي، المنافسة، التفاوض، غياب التقنين) يكمل العقد.

العقد يعرف بأن التنظيمات التعاقدية الصريحة التي تحت وتجبر الوكيل على التصرف وفق مصلحة الأصيل، السوق يحتوي هو الآخر على تنظيمات للحث والتحفيز والتي تكون ضمنية.

- **تحفيزات جلية:** كعلاوات تتبع نجاعة الأداء السنوية للمؤسسة تحث على اعتماد أهداف قصيرة الأجل، في حين أن تخصيص خيارات الأسهم يحث على تعظيم القيمة البورصية للشركة على أفق 05 سنوات على الأقل، النموذج الأخير يظهر الأكثر دلالة على تأثير نظرية الوكالة.

- **تحفيزات ضمنية:** حظر شراء الشركة من قبل شركة أخرى، والخشية من خسارة مناصبهم يحث المديرين التنفيذيين لتحقيق الأفضل للشركة، هذا الخطر يتعاظم أكثر كلما كانت الشركة مقيمة بدرجة أقل بالنظر إلى إمكانياتها كمؤشر لإدارة سيئة قد يشجع على اللجوء إلى الاستحواذ العدائي عن طريق شركة معادية لفريق الإدارة الموجود.

جعل الشركة أغلى ثمنا يعد حافزا لتجنب شرائها وهو هدف مماثل لتعظيم ثراء المساهمين، وبالتالي فإن أهداف ومصالح المديرين التنفيذيين مرتبطة بمصالح المساهمين.

إذا كان المدير انتهازيا فإن سيتبع الاستراتيجيات التي تسمح له بتحييد مصالح المساهمين، عموما تتبنى أطراف علاقة الوكالة سلوكا انتهازيا، فهم يبحثون عن الاستفادة من نقاط الضعف والثغرات في العقود[1].

هذا السلوك الانتهازي ينشئ تكاليف الوكالة (تكاليف الرقابة، الإخضاع، ضياع الحقوق)، فتكاليف الوكالة تضم تكاليف المراقبة والمتابعة المعتمدة من طرف الأصيل، وتكاليف الواجبات المأخوذة من طرف الوكيل، والخسائر المتبقية المتعلقة بضياع الفعالية التي يمنى بها الأصيل نتيجة تباعد مصالحه مع الوكيل[2].

تستند نظرية الوكالة على مبدأين أساسين؛ الرؤية التعاقدية للمؤسسة، ومبدأ الانتخاب الطبيعي، فالنظرية تلغي طرح النظريات التقليدية للمؤسسة باعتبارها **علبة سوداء**، حيث تظهر المؤسسة ككيان قانوني يضم تجمعا للعقود الخارجية والداخلية المعلنة او الضمنية التي تعالج العلاقة بين الاعوان الاقتصاديين الداخليين للمؤسسة، وتلك التي تتم بينهم وبين الغير.

تسمح العقود الداخلية للمؤسسة بتحديد حقوق كل عون (خاصة الحقوق المادية أو المالية)، وأنظمة المتابعة والتقييم، فالهيكلة التعاقدية تتداخل تزامنيا مع التكنولوجيا والإلزامات القانونية الخارجية لتحديد وظيفة الإنتاج للمؤسسة هو مبدأ الانتخاب الطبيعي، حيث تفرض وجود منافسة بين مختلف

[1] **Charreaux G**., La théorie positive de l'agence : positionnement et apports, Op.Cit, p.03

[2] **Charreaux G**. **et Pitol Belin J**.**P**., La théorie contractuelle des organisations : une application au conseil D'administration, Op.Cit .p 07

الأشكال التنظيمية والشكل الذي يستمر هو ذلك الذي يسمح بتدنية تكاليف عمل المنظمة المعرفة كتكاليف الوكالة.

نظرية الوكالة تمكننا من تقديم أنواع للملكيات ويتعلق الامر بالرأسمالية العائلية، حيث يكون هناك اتحاد بين الملكية والتسيير، وبالتالي غالبا ما تغيب علاقة الوكالة أو تكون في إطار ضيق مقتصر على تفويض من العائلة لأحد أفرادها، وعليه تكون تكاليف الرقابة والمتابعة أقل بكثير عنه في الأنواع الأخرى للملكيات، كما هو الحال في الشركات الرأسمالية التسييرية مفتوحة رأس المال، حيث نميز انفصالا تاما للملكية عن التسيير، وهنا تظهر علاقة الوكالة في أقوى تجلياتها مع ملكية شديدة التناثر وإدارة متحكم بها من قبل مديرين أقوياء جدا في ظل غياب الأقلية المسيطرة.

أما الحالة الخاصة من الشركات الرأسمالية فهي الشركات الرأسمالية المالية، أو الشركات التي يسيطر عليها رأس مالها المؤسساتيون، كالبنوك وصناديق الادخار والتقاعد، والمحافظ الاستثمارية، وهنا يتم فرض رقابة قوية على إدارة الشركة، كما أن هامش تحرك التنفيذيين سيكون أقل بكثير عن الشركات العامة، نظرا لما يتمتع به الخبراء المؤسساتيون من فهم عميق للمعلومات المقدمة واستراتيجية الشركة، فمشيرو صناديق الاستثمار (توظيف مالي) يديرون علاقة الوكالة بين المساهمين والمديرين التنفيذيين، موكلون لمراقبة ومتابعة المديرين التنفيذيين عبر المدّخرين المساهمين (حصة متنامية من الادخار الجماعي مستثمرة على شكل أسهم).

هذا الأمر يقودنا إلى لعبة من أربعة اطراف: المديرون التنفيذيون، المراقبون الرسميون (الجمعية العمومية للمساهمين، مجلس الإدارة)، المراقبون الجدد (مسيرون الصناديق بمن فيهم المحللون الماليون)، المساهمون، المجلس لا يجتمع سوى بصورة منقطعة، ومسيرو الصناديق يراقبون ويتابعون المديرين التنفيذيين باستمرار يعاقبونهم بالتداول في البورصة (الخروج او المغادرة)، وأحيانا باستحواذهم (التصويت).

السوق المالي يلعب دورا أكثر أهمية مع خطر اللجوء إلى الاستحواذ العدائي، فهو يشكل الخط الدفاعي الثاني عن مصالح المساهمين، ونظام التحفيز المعقد (التحفيزات الجلية والضمنية المشروح آنفا) يقرب مصالح المديرين التنفيذيين من مصالح المساهمين (نظريا).

ثانيا: فرضيات نظرية الوكالة

تمتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجة للرغبات أو الأهداف الخاصة في الوكيل والموكل، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة الموكل بالتصرفات أو القرارات الصادرة عن الوكيل، مثل أن يرى المدير التنفيذي للشركة بأنه من الضروري المشاركة في الأعمال التجارية ضمن أسواق متنوعة من خلال زيادة الإنتاج المعتمد على رفع التكاليف الإنتاجية؛ من أجل المساهمة في الحصول على أرباح أعلى في المستقبل، بينما يرغب المساهمون في نمو رأس المال الحالي بدلا من دفع تكاليف إنتاج إضافية.

وقمتم نظرية الوكالة في متابعة طبيعة الخلافات الظاهرة نتيجة للرغبات أو الأهداف الخاصة في الوكيل والموكل، وقد تحدث هذه الخلافات بسبب عدم معرفة الموكل بالتصرفات أو القرارات الصادرة عن الوكيل.

ثم أن نظرية الوكالة تعتمد على مجموعة من المبادئ، والتي قد تؤدي إلى حدوث خلافات تتعلق باستراتيجية وتنسيق العمل، ومن أهم هذه المبادئ:

- اختلاف تفضيلات الوكلاء عن المساهمين في بيئة العمل.
- حصول الوكلاء على حوافز مختلفة عن المساهمين؛ أي قد تكون حصة الوكيل مختلفة في القيمة أو النسبة الخاصة في الحصول على الحوافز مقارنة بالمساهم.
- عدم قيام الوكلاء بتوفير المعلومات للمساهمين حول العمل، والعكس صحيح.

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات وهي:

1- فرضية كفاءة السوق:

ترتبط كفاءة السوق المالية بالأساس بالعلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية ولا سيما الأسهم العادية والمعلومات المتاحة ومدى انعكاس تلك المعلومات بالقيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي[1] سواء كانت هذه المعلومات مستنبطة من القوائم المالية أو في

[1] Higgins ،Robert ،" Analysis for Financial Management " ،6th edition ،McGraw - Hill ،America ، 2001 p: 169

تحليلات أو تقارير عن أداء الشركات. واتفق العديد من الكتاب على تعريف السوق المالية الكفاءة بأنها "السوق التي تنعكس بالقيمة السوقية للأوراق المالية، المعلومات المتاحة جميعها، إذ لا يمكن لأي مشترك في السوق من تحقيق عوائد غير اعتيادية"[2].

وهناك مجموعة من الأبحاث تؤكد بأن أسعار الأسهم تتغير بسرعة وبشكل صحيح في ضوء ظهور معلومات جديدة وهذا ما يطلق عليه بفرض السوق الكفوء. وتأتي هذه الاستجابة الفورية نتيجة لوجود مجموعة من المستثمرين على وعي كاف بدلالة الأرقام المحاسبية وبالتالي يمكنهم إدراك أثر الطرائق المحاسبية البديلة في هذه الأرقام وبعبارة أكثر وضوحا أن السوق لا يخدع ابدأ مكائد المحاسبة، ويستطيع أن يدرك حقيقة أي محاولة للتضليل. ويستند فرض السوق الكفوء على:

أ- أن المعلومات المحاسبية تجعل من الممكن للأسواق تحديد القيمة الاقتصادية للشركة من خلال قيمة الأسهم).

ب-أن الأسواق تساعد في توزيع كفوء للموارد الاقتصادية.[1]

وتقسم كفاءة الأسواق إلى ثلاثة أشكال:

- الشكل الضعيف لكفاءة السوق المالية:

بموجب هذا الشكل فإن أسعار الأسهم تعكس المعلومات التاريخية ذات العلاقة بالورقة المالية وحجم التداول جميعها، والفائدة قصيرة الأجل بجانب متغيرات أخرى، لذا لا يمكن للمستثمرين في السوق من تحقيق عوائد إضافية طبقا لمعلومات الأسعار أو العوائد التاريخية، وعليه فإن أدوات التحليل التقني (Technical Analysis) للتنبؤ بأسعار الأدوات المالية لا تفضي إلى نتائج بشأن التوقعات لتحركات أسعار الأوراق المالية (الأسهم العادية).[2]

[2] Elton ،Edwin & Gruber ،Martin ،„ Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis" ،John Wiley and sons ،Inc. ،New York ،1995 p: 406

[1] الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص:106.

[2] Rao، Ramesh، " Financial Management - Concept، and Application "، 2nd edition، Macmillan Publishing Company، 1992.50 p : 94

– الشكل شبه القوي لكفاءة السوق المالية:

يشير الشكل شبه القوي من الكفاءة إلى أن الأسعار السوقية للورقة المالية تعكس المعلومات التاريخية المتاحة وكذلك المعلومات الجديدة وتحتوي المعلومات جميع السياسات المالية للشركة والإعلان عن الأرباح وعن التغيير في الطرائق المحاسبية وغيرها من المعلومات المتاحة للمشتركين في السوق جميعا فضلا عن المعلومات التاريخية، لذا فإن الشكل شبه القوي يحتوي المعلومات الخاصة بالشكل الضعيف لكفاءة السوق.

أن المضامين الرئيسة لكفاءة السوق المالية بالشكل شبه القوي هو عدم إمكانية تحقيق المشاركين في السوق عوائد اعتيادية بالاعتماد على تحليل المعلومات العامة أو بعد الإعلان عن المعلومات الجديدة، وعند حصول تباطؤ في تعديل أسعار الأوراق المالية (الأسهم العادية للإعلان عن المعلومات الجديدة يمكن الاستفادة من هذا التباطؤ من قبل قسم من المشتركين لتحقيق عوائد غير اعتيادية من بيع أو شراء الأسهم العادية بعد الإعلان عن المعلومات الجديدة، مما يشير إلى عدم كفاءة السوق المالية بشكل كامل للشكل شبه القوي[1].

– الشكل القوي لكفاءة السوق المالية:

بالاستناد إلى هذا الشكل الكفوء فإن أسعار الأوراق المالية تعكس المعلومات المالية جميعها، والمعلومات الخاصة. وبالتالي فإن أسواق الأوراق المالية تستجيب بسرعة وبدقة للمعلومات المتوفرة والمتاحة للمتعاملين في السوق أول بأول وتأتي هذه الاستجابة الفورية نتيجة لوجود مجموعة من المستثمرين على وعي كاف بدلالة الأرقام المحاسبية أو الاستعانة بالمحللين الماليين ومن ثم يمكنهم إدراك أثر الطرائق المحاسبية البديلة في تلك الأرقام وبالتالي يستطيعون ترجمة الأرقام الواردة في القوائم المالية بافتراض استعمال طرائق محاسبية بديلة.[2]

[1] Elton، Edwin & Gruber، Martin، „ Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis "، John Wiley and sons، Inc.، New York، 1995 p : 360.

[2] د الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999 ص: 7

2- فرضية التصرف الرشيد:

تشير نظرية الوكالة إلى أنه في أسواق العمل ورأس المال، يتجه الوكلاء إلى تعظيم منفعتهم الخاصة على حساب حملة الأسهم في الشركة. إذ أن الوكلاء يمتلكون القدرة على أن يعملوا على تحقيق مصالحهم الشخصية مفضلين ذلك على مصالح المالكين (الاصلاء)، بسبب عدم تماثل المعلومات بينهم وبين المالكين، وعليه يعرف المدراء أفضل من المالكين فيما إذا أهم قادرين على تحقيق أهداف حملة الأسهم، والدليل على السلوك الإداري في الحرص على المصلحة هو استهلاك بعض موارد الشركة على شكل أجر إضافي، وتجنب المواقف التي تنطوي على المخاطرة.[1]

3- فرضية اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة:

يعتبر الاختلاف بين أهداف وافضليات كلا من الأصيل والوكيل، فبينما يسعى الأول الأصيل) إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من جهة وعمل من قبل الوكيل مقابل أجر معقول، فإن الطرف الثاني (الوكيل) يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل جهد أقل.[2]

4- فرضية الاختلاف في خاصية تحمل المخاطر:

وتعزي إلا أن لكل من الأصيل والوكيل موقف تجاه المخاطرة فبينما يعد الأصيل محايدة للمخاطرة، فالو كيل يتميز بابتعاده أو تجنبه للمخاطرة، ولذلك فإن كلا منهم يحتفظ بتقويم احتمالي غير متماثل تجاه التصرفات التي يفوض بها الطرف الأول (الأصيل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بها. ويعني ذلك أنه يتطلب من الأصيل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة أو جزء منها لكي لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح وهذا يعني المشاركة بالمخاطرة.[3]

---

[1] التميمي، عباس حميد يحي، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008: 32.

[2] حماد، طارق عبد العال، " حوكمة الشركات "، الدار الجامعية القاهرة، 2008 ص: 70.

[3] الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999 ص: 8.

5- فرضية عدم تماثل المعلومات:

نظرية الوكالة تفترض أن المالك غير قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وان أعمال الإدارة من الممكن أن تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها الملاك ويحدث أحيانا هذا أما بسبب الاختلاف في أهداف ورغبات الإدارة أو بسبب أن الإدارة تحاول التهرب من العمل وخداع المالكين وهذا ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وبذلك يستعمل الوكيل معلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض هذه الملومات ويخفي البعض الآخر[1].

ثالثا: مشاكل نظرية الوكالة

تعد نظرية الوكالة تعبير للعلاقة التعاقدية بين مجموعتين تتضارب أهدافها وهما كلا من الاصلاء (المالكين) والوكلاء (المدراء) وتمدن نظرية الوكالة إلى صياغة العلاقة بين هذه المجاميع بهدف جعل تصرفات الوكيل تنصب في تعظيم ثروة المالكين. ومن خلال هذه العلاقة تنشا العديد من المشاكل، لعدم وجود عقود كاملة والشكل الآتي يوضح ذلك.

[1] مسير، رباب وهاب، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 ص: 26.

شكل رقم (2–1): مشاكل نظرية الوكالة الأصيل.

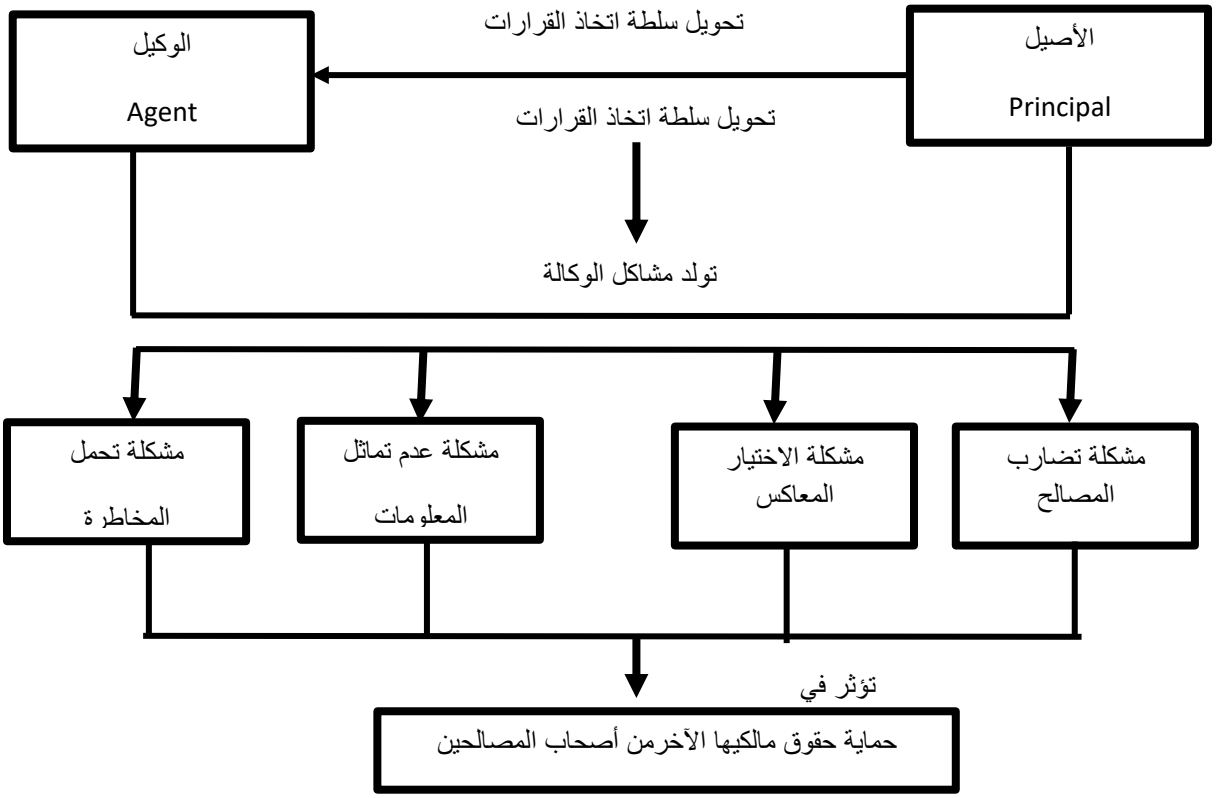

المصدر: مسير، رباب وهاب، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009 ص: 34.

يتضح من الشكل السابق أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة، إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشا علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشا مشاكل عدة سببها[1]:

1. أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل

2. عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

[1] العبيدي، صبيحة برزان، " دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوازن بين مصالح أطراف الوكالة – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد من 2001 – 2007 "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008 ص : 44

وسيتم التركيز في هذا البحث على مشكلة تضارب المصالح كونها تظهر نتيجة العلاقة المتداخلة بين كل من الأصيل والوكيل.

6- مشكلة تضارب المصالح:

أن كلا من الأصيل والوكيل شخصا يتميز بالتصرف الرشيد ويقصد بذلك أن كلا منهم يعمل على تعظيم منفعته المتوقعة، إذ يعد ذلك بمثابة هدف يفسر تصرفات كل منهما[1]، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم وتحقيق مصالحهم الذاتية بشكل منفرد بالعائد المالي المتوقع الذي سيتولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المدراء. أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية بتعظيم عائدهم (ثروهم) وكذلك بعدم بذل الجهد أو ما تسمى بوقت الراحة Leisure ولو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين[2]. فالمصالح الذاتية للمدير تمثل مكونات العائد المتوقع الذي سيحصل عليه من الشركة، وهي أحد الدوافع والمؤثرات السلوكية للإدارة العليا، وقد تكون هذه المصالح جارية أو مصالح مستقبلية، كما أنها قد تتضمن منافع مالية وأيضا غير مالية، كما أن المدير قد يحصل على هذه المنافع بشكل مباشر أو غير مباشرة.[3]

وكما هو معروف، أن الإدارة تسعى إلى تعظيم مصالحها الذاتية، إذ فضلا عن العائد المتوقع الحصول عليه، فالمدراء يكونون مهتمون بوقت الراحة والذي يعرف بوصفه حالة معاكسة للجهد، فالجهد يزيد العائد المتوقع للشركة عكس وقت الراحة الذي يخفض من العائد المتوقع، إذ أن المدراء الذين يعملون بشكل جدي يضحون بوقت الراحة مقابل زيادة قيمة الشركة. فوقت الراحة الذي يعامل مفهوما عاما، لا يمثل فقط عدم بذل الجهد، بل يشمل أيضا استهلاك المدير للمزايا (Perquisties) أو المنافع ذات العلاقة بالوظيفة[4]، ومن أمثلة المزايا التنقل بالدرجة الأولى والسكن

[1] Caplan ،Robert & Atkinson ،"Advanced Management Accounting" ،2nd edition ،Prentice - Hill International Inc. ،USA ،1989 p : 721

[2] أبو الفتوح، سمير، "نظرية الوكالة: مدخل لتخفيض التكاليف العامة المجلة العربية للإدارة، المجلد الثاني عشر العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 1998 ص: 38-39.

[3] الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990 ص: 396

[4] Caplan ،Robert & Atkinson ،" Advanced Management Accounting " ،2nd edition ،Prentice - Hill International Inc. ،USA ،1989 p : 738

في الفنادق الممتازة عن الإيفاد واستعمال سيارات الشركة للأغراض الشخصية وغيرها، ويمكن القول أن هذه المزايا المستهلكة تحرف رأس المال بعيدا عن الاستثمارات في الشركة.

فالمالكون يؤجرون المدراء أي يشترون وقت المدراء والمدراء يقسمون وقتهم بين وقت الإنتاج ووقت الراحة، كما يعرض المالكون رأس المال والمدراء يوزعونه بين الاستثمارات المنتجة والمزايا الشخصية، وهذا سيولد التضارب باعتبار أن وقت الراحة واستهلاك المزايا الشخصية سيخفض ثروة المالكين، لذلك ركزت أدبيات الوكالة على وضع مداخل متعددة لكي يزيد المدراء من استهلاك وقت الراحة مقابل بذل الجهد ويخفضون المزايا المستهلكة[1]. التي من ضمنها تصميم حوافز المدراء وهنا الكلام لا ينصب على السرقة غير القانونية إذ أنها تخضع للرقابة القانونية أو التدقيق الخارجي، لكن الاهتمام هنا يكون منصبا على السرقة الأكثر براعة للوقت (عندما المدير لا يعمل أو يجتهد عندما يفترض به ذلك) وللرأسمال (عندما المدير ينفق مالا أكثر من الضروري الانجاز الواجبات الإدارية المناطة به).[2]

ويرى الباحثان أن ليس كل المدراء لا يبذلون الجهد، ولكن بعضهم لديهم الحافز لذلك، وأكثر من ذلك حتى لو وجد التضارب بالمصالح، فهذا لا يعني غياب المصلحة المشتركة بين الطرفين لأنهم يدركون في النهاية أن ضد مصالحهم تتوقف إلى حد كبير على بقاء التنظيم واستمراره، ومع ذلك فإن بعض الباحثين في نماذج الوكالة بينوا أن أدبيات الوكالة تشمل الغش والسرقة، وهذا لا يعني أن أكثر المدراء هم سارقون، بل في بعض الأحيان هم حريصين على الشركة أكثر من المالكين. حتى في حال افتراض أن المدراء سيتهربون من واجباتهم المحددة أو سينفقون أموال أكثر مما يجب على استهلاكهم الشخصي، فانه يمكن ملاحظة وفرض قواعد لهذا السلوك.

[1] Scapens ،" Management Accounting : Asurvey Paper " ،This paper was commissioned by the SSRc whose funding is grate fully acknowledged Feb ،1983 p:48

[2] Caplan ،Robert & Atkinson ،" Advanced Management Accounting " ،2nd edition ،Prentice - Hill International Inc. ،USA ،1989 p : 739.

المطلب الثالث: لجان المراجعة ودورها في الحد مخاطر نظرية الوكالة

لجان المراجعة تتمثل في حوكمة الشركات التي تعد من أهم ركائز المعلومة المحاسبية وهذا خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف الجوانب المالية لأداء الشركة وللحوكة دور كبير في معالجة تضارب المصالح التي تسببها نظرية الوكالة، كما تساعد لجان المراجعة على زيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة في الشركة.

أولا: المعلومات المحاسبية والعلاقات التعاقدية

يتم قيادة المؤسسات بواسطة المسيرون هم المسؤولين عليها حيث يتحكمون في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها، هذا وبالإضافة للمناصب التي يشغلها المسيرون قد تؤدي بالمسيرين ليس في اتجاه يخدم مالكي الشركة (المساهمين) فحسب، بل قد يؤدي إلى تحويل بعضا من دخل هذه الشركات التي يشرفون على تسييرها لحسابهم وفق استراتيجيات تخدم هذا الغرض، ولم يتوقف الخلل في العلاقات التعاقدية على المسيرين والمساهمين، بل تعده ليشمل مجموع الشركاء (Partenaires/Stakehoders) المهتمة بأعمال المؤسسة وهذا حسب مفهوم الخيارات التسييرية الذي ادخله (Charteau-1996) والذي حدد من خلاله منطقة لنفوذ وسلطة المسيرين، لا تخضع لآية مراقبة من قبل الشركاء وهو الأمر الذي لا يتعارض مع رغبة المسيرين ويمنعهم من توسيع مجال الحرية الذي يحققون من خلاله أهدافهم الخاصة التي تتعارض حتما مع أهداف مالكي الشركات.

وعليه يمكن تمثيل المؤسسة على أنها الوحدة الاقتصادية التي تؤدي دور مركز المتعاقدين وتأخذ شكل تقاطع عقود يشغل مركزه من قبل المسيرين، وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنية تكاليف الوكالة التي تمثل النقصان الذي يشغل مركزه من قبل المسيرين، وبالتالي فإن الحديث يبدأ عن أهمية تدنية تكاليف الوكالة التي تمثل النقصان في قيمة المؤسسة الناتج عن تناظر المصالح بين مختلف الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية) مسيرين، مساهمين، مقرضين، عمال،...).

واستنادا للنظرية المالية الحديثة، يمكن اعتبار المحاسبة على أنها أداة لتسيير العلاقات التعاقدية بين مختلف الأطراف المعنية بتمويل أو تسيير الشركة، ومن هذا المنظور لا يتوقف دور التسيير الحسن للمؤسسة ومساعدة على توافق الآراء وعلى إعطاء الصورة العادلة للمركز المالي للمؤسسة ونتائجها المالية فحسب، بل تتعداها لمونها ميكانيزم لحل تكاليف الوكالة المترتبة عن تضارب المصالحبين (مساهم، مسير، مقرض).

ثانيا: لجان المراجعة ودورها تخفيض تضارب المصالح

توضح نظرية الوكالة العلاقات التعاقدية التي تعد السبب وراء تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة، والتي تكون بين المسيرين والمساهمين وكذلك أيضا بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، إضافة إلى جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة والتي قد تؤثر على نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وقد تكون علاقات خارجية تربط المؤسسة مع الجمهور والمنافسة والدولة أو داخلية متعلقة أساسا بثقافة المؤسسة وهياكلها المكلفة بالتسيير والمراقبة.[1]

إذ من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشا علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم وجود عقود كاملة تنشا مشاكل عديدة من بينها:

1. أن مجرد ربط أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل دون تحقيق مصالح الأصيل.

2. عدم معرفة الأسلوب أو الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل أن يتابع تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على شؤون الشركة كافة.

وسوف نوضح فيما يأتي تضارب المصالح بين الأطراف الفعالة والمهتمة بالمؤسسة وهذا كما يلي:[1]

- **تضارب المصالح بين المساهمين والمسيرين:** كما أوضحنا سابقا ونتيجة للعلاقات التعاقدية بين المساهمين والمسير تنشئ عدة مشاكل من بينها تضارب المصالح ويعود ذلك إلى اختلاف وتباين

[1] العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016، ص: 118.

[1] العابدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص: 120-121.

المصالح، فالمسيرون باعتبارهم الطرف الأكثر ارتباط بالمؤسسة والإحاطة بأعمالها يحرصون من رفع أدائها وبالتالي يكونون أكثر حساسية لتغيير النتائج على اعتبار ارتباط استثمارهم المعنوي (رأس مال بشري) بهذا الأداء، الأمر الذي يقودهم إلى اختيار المشاريع الأقل مخاطرة والأكثر مردودية، والعكس بالنسبة للمساهمين الراغبين في تعظيم قيمة المؤسسة وزيادة أموالهم الخاصة وخوفا على مصالحهم يتحملون تكاليف إضافية لمراقبة ومتابعة حركة المسيرين)تكاليف ال وكالة(والتي يتوقف حجمها على:

- حجم المؤسسة وتوزيع الأسهم بين المساهمين: فكلما زاد عدد المساهمين كلما زادت التكاليف التي يتحملها المساهمون لمراقبة المسيرين، والعكس في قلة المساهمين يعني إمكانية الحصول على المعلومات بشكل يسير وبالتالي تقليل التكاليف.
- طبيعة المساهمين: ففي حالة المساهم يتمثل في الدولة أو مستثمرين دوليين، والذين يفرضون عادة شكل ونوعية المعلومات المحاسبية والمالية التي على المؤسسة تقديمها، الأمر الذي يحتم على المسيرين مسايرة هذا الاتجاه استجابة لوزن هذه الفئات وتأثيرها في مصداقية المؤسسة على الصعيد الوطني والدولي.

- **تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين والمقرضين:** للمديونية أهمية كبيرة في خصر التضارب الناشئ عن علاقة الوكالة، وتؤدي ظهور علاقة سلطة خاصة بين المؤسسة من خلال (المساهمين، المسيرين والمقرضين)، انطلاقا من التباين الناشئ عن مصادر التمويل حيث:

- يقدم المساهمون تمويلا دائم للمؤسسة، يكافئ بحصص الأرباح يحصلون عليها إذا تحققت نتائج ايجابية، كما يمنحهم هذا التمويل حق الاطلاع على تسيير المؤسسة،
- بينما يقدم المقرضون تمويلا قد يكون طويل المدى بحيث يكافأ بفوائد، ولا يحصل المقرضون بموجبه على حق الاطلاع على تسيير المؤسسة،

وبما أن التمويل عن طريق الرفع من رأس المال بواسطة الاكتتاب يرافقه عادة ارتفاع في تكاليف الوكالة، فإن المسيرين عادة ما يلجئون إلى تفضيل الإقراض لعدة أسباب منها:

- حرصهم على تعظيم أرباح المؤسسة لتجنب مخاطرة الإفلاس، وبالتالي تضييع فرص عملهم، وبالنتيجة ترتفع قيمة المؤسسة وتنخفض تكاليف الوكالة،

- تفضيل المساهمين الذين تنحصر مسؤوليتهم في حدود مساهمتهم للمشاريع أكثر مخاطرة لأنها في نظرهم أكثر مردودية، على عكس المقرضين الذين لا ترتبط عائداتهم[1] بالأداء الاقتصادي للمؤسسة فإنهم يفضلون المشاريع الأقل مخاطرة،
- إمكانية تحويل المسيرين للثروة من المقرضين إلى المساهمين، من خلال توزيعات الأرباح ممولة أساسا من تخفيض أداء ونفقات الاستثمار.

ونظرا للأسباب السابقة فإن المقرضين يحرصون عادة على العمل من اجل الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية الكفيلة بتمكينهم من متابعة القدرة على التسديد التي تتمتع بها المؤسسة، لذلك فإنهم يمارسون ضغوط ليقام المؤسسة بتحسين نوعية المعلومات المحاسبية والمالية، وذلك عن طريق مراقبة سلوك المسيرين بواسطة عقود موثقة تسمح لهم بمتابعة ومراقبة القرارات التسيرية في مجال الإنتاج، الاستثمار والتمويل.

[1] العابدي دلال، مرجع سبق ذكره، ص: 121.

خلاصة الفصل:

بعد دراسة هذا الفصل الذي تطرقنا فيه إلى نشأة وتعريف نظرية الوكالة التي تعد إحدى النظريات الاقتصادية، وجاءت لحل المشاكل الناتجة عن فصل الملكية والصراع القائم عن المدراء والملاك، وكذلك تنظم العلاقة بين الوكيل والأصيل وتنقص من الصراع بينهما بالتوفيق بين الأهداف والمصالح لكل طرف.

وكذلك حاولنا التطرق للتطور التاريخي لنظرية الوكالة ومفهومها وبعض المشاكل التي لم تكن تقتصر إلا على العلاقة بين الأصيل والوكيل بل تعدت ذلك لتشمل كل طرف داخل وخارج الشركة، وفي الأخير حاولنا أن نذكر بعض حلول نزاعات هذه النظرية وبعض الانتقادات الموجهة.

وللجان المراجع دور كبير في الحد من تضارب المصالح بين الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمؤسسة، والتي تكون بين المسيرين والمساهمين وكذلك أيضا بين المساهمين والمسيرين والمقرضين، وهذا ما يساعد على تحسين من جودة المعلومات المالية.

الجانب التطبيقي
والإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

بعد ما تم التطرق للمفاهيم النظرية لكل من لجان المراجعة ونظرية الوكالة ومخاطرها، سيتم في هذا الفصل إثراء ما جاء في القسم النظري واعطاء تفاصيل أكثر وشرح دقيق ومفصل حول دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، حيث سيتم فيي هذا الفصل بدراسة ميدانية بهدف معرفة واقع لجان المراجعة بحسب رأي مختصين في المجال، ودورها في الحد من مخاطر نظرية الوكالة. حيث تم الاعتماد في هذا الفصل على المعطيات الاحصائية وتفريغها كميا وكيفيا وذلك بالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS25) لتعزيز النتائج ومعرفتها بدقة. وهذا استنادا على الفرضيات الآتية:

- **فرضيات الدراسة:**

أ- الفرضية الرئيسية: يوجد دور للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

ب- الفرضيات الفرعية:

- يوجد ارتباط بين لجان المراجعة والحد مخاطر نظرية الوكالة.
- يوجد أثر للجان المراجعة في الحد مخاطر نظرية الوكالة.

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، الذي يستخدم في المتابعة الدقيقة للظاهرة بطريقة كمية أو نوعية لفترة زمنية أو عدد الفقرات من أجل التعرف على الظاهرة من حيث المحتوى، والوصول إلى نتائج وتعليمات تساعد في فهم الواقع وتحسينه، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة من وجهة نظر مختصين في المجال.

يتوقف نجاح وانجاز الدراسة الميدانية على تحديد طريقة جمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث، اضافة إلى تحديد مختلف الأدوات الاحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات.

المطلب الأول: طريقة الدراسة:

يعتمد تحديد طريقة الدراسة على جمع البيانات وعلى معرفة مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وكيفية قياسها والتأكد من صدق وثبات أداة البحث.

أولا– مجتمع الدراسة والعينة:

سوف نتطرق لمجتمع الدراسة ثم للعينة.

1– مجتمع الدراسة:

لأجل هدف الدراسة تم اختيار مجتمع الدراسة من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية والدراية بلجان المراجعة وعلاقتها بمخاطر نظرية الوكالة، وعليه يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن فئتين هما:

الفئة الأولى: أكاديميون متمثلون في الأساتذة الجامعيين.

الفئة الثانية: مهنيين يتمثلون في: مدققين داخليين، محافظي حسابات وخبراء محاسبة وأعضاء لجان المراجعة.

2- عينة الدراسة:

حيث تم توزيع استبيان على عينة قوامها 100 استمارة، وتم استرجاع 87 استمارة في حين تم الاعتماد على (81 استمارة قابلة للدراسة). والجدول التالي يوضح العينة المستهدفة.

الجدول رقم (01): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان

الاستمارات	العدد	النسبة
عدد الاستمارات الاجمالية	**100**	**%100**
عدد الاستمارات القابلة للدراسة	**81**	**%81**

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات الاستبيان

ثانيا حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

- ✓ **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود الجغرافية لهذه الدراسة في ولاية الوادي.
- ✓ **الحدود الزمنية:** يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أُجريت فيه موسم 2022/2021.
- ✓ **الحدود البشرية:** شملت المهنيين "أعضاء لجان المراجعة، مدققين داخليين وخارجيين، وخبراء ومحافظي حسابات".

الحدود الموضوعية: اهتمت الدراسة بالمواضيع المرتبطة أساسا بلجان المراجعة ودورها في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

المطلب الثاني: وصف عينة الإستبيان

أولا– هيكل الاستبيان

تضمنت استمارة الاستبيان 29 سؤالا توزعت على قسمين رئيسين:

1- القسم الأول: احتوى هذا الجزء على 6 أسئلة خاصة بأفراد عينة الدراسة، حيث شملت البيانات الديمغرافية للعينة كالجنس، السن، المؤهل الجامعي، التخصص العلمي، الخبرة والمهنة.

2- القسم الثاني: احتوى هذا الجزء على عبارات خاصة بموضوع الدراسة في محورين:

أ- المحور الأول: تناول عبارات المتغير المستقل، حيث خصص للجان المراجعة ويتكون من 13 عبارة.

ب-المحور الثاني: تناول عبارات المتغير التابع، حيث خصص لمبادئ نظرية الوكالة.

وقد تم الاعتماد في اعداد الاستبيان على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) ويعتبر من المقاييس الشائعة في المجالات الاحصائية ويعتمد على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على طبيعة ما، وهذا حتى يتسنى اتجاه اجابات أفراد العينة عن كل فقرة من فقرات الاستبيان وذلك من خلال ترميز وزن لكل اجابة، وتتوزع الأوزان على خمسة بدائل كما يلي:

جدول رقم (02): يوضح ترميز أوزان الاجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي

الاتجاه	الدرجات	المتوسط الحسابي المرجح
لا أوافق بشدة	1	1.79-1
لا أوافق	2	2.59-1.80
محايد	3	3.39-2.60
موافق	4	4.19-3.40
موافق بشدة	5	5-4.20

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

ثانيا– الأساليب الاحصائية المستخدمة واختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

بعد الحصول على البيانات وجمعها تأتي عملية التفريغ والتحليل والتي تتطلب بعض الأساليب الاحصائية، وقد تم استخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS25) لتحليل اجابات أفراد عينة الدراسة، وقبل الشروع في عملية تحليل البيانات كان لابد من القيام ببعض الاجراءات للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة.

– أساليب التحليل الاحصائي المستخدمة في الدراسة:

- **التكرارات:** وهي أسلوب من أساليب التبويب الذي يعتمد على عدد المرات التي تتكرر فيها المفردة. وقد استعملت لتحديد عدد الاجابات الخاصة بكل المستجوبين.
- **النسبة المئوية:** وهو تحويل التكرارات المطلقة إلى تكرارات نسبية، أي يحسب تكرار كل فئة كنسبة مئوية من مجموع التكرارات التي يتضمنها التوزيع التكراري، ويستخدم لمعرفة التوزيع النسبي لأفراد العينة.
- **المتوسط الحسابي:** يعتبر المؤشر الأكثر أهمية لقياس المواضع المركزية، ويستخدم بكثرة في مختلف الدراسات والحسابات.
- **الانحراف المعياري:** مقياس احصائي لمدى تشتت مجموعة من القيم حول وسطها الحسابي، وهو الجذر التربيعي للتباين.
- **آلفا كرونباخ:** يستعمل للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان.

المبحث الثاني: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها:

سيتم عرض نتائج الدراسة واجراء الاختبارات الاحصائية وذلك من خلال النقاط التالية:

- خصائص العينة.
- عرض نتائج الدراسة.
- اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

أولا– البيانات الديمغرافية للعينة.

من أجل تحديد عينة الدراسة قمنا بتمثيل القسم الأول الخاص بالبيانات الديمغرافية للعينة والتي تصف عينة الدراسة باستخدام برنامج (SPSS25).

1– توزيع أفراد العينة حسب الجنس:

جدول رقم (03): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	77	%95.1
أنثى	4	%4.9
المجموع	81	%100

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

شكل رقم (2-2): يمثل تركيبة أفراد العينة حسب اجنس

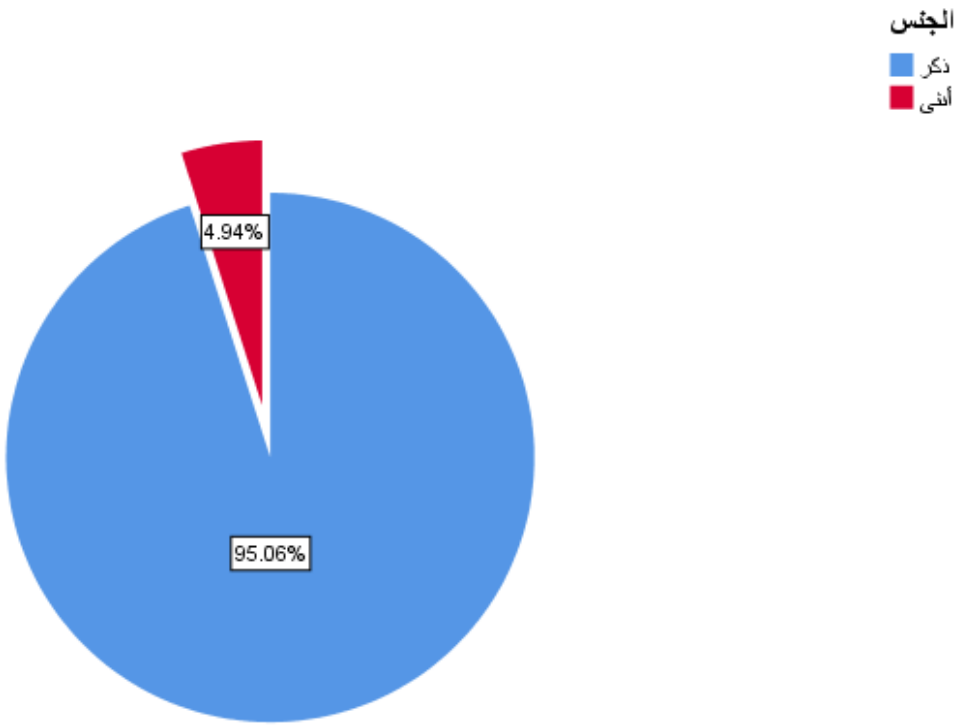

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا مخرجات برنامج spss v25

نلاحظ أن فئة الذكور هي الفئة الغالبة على عينة الدراسة بنسبة 95.06%، بينما فئة الاناث فبلغت نسبتها 4.94% فقط.

2- توزيع أفراد العينة حسب السن:

جدول رقم (04): يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	18	%22.2
من 31 إلى 35 سنة	13	%16
من 36 إلى 40 سنة	29	%35.8
من 41 إلى 45 سنة	13	%16
أكثر من 46 سنة	8	%9.9
المجموع	81	%100

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

شكل رقم (2-3): تركيبة الأفراد حسب السن

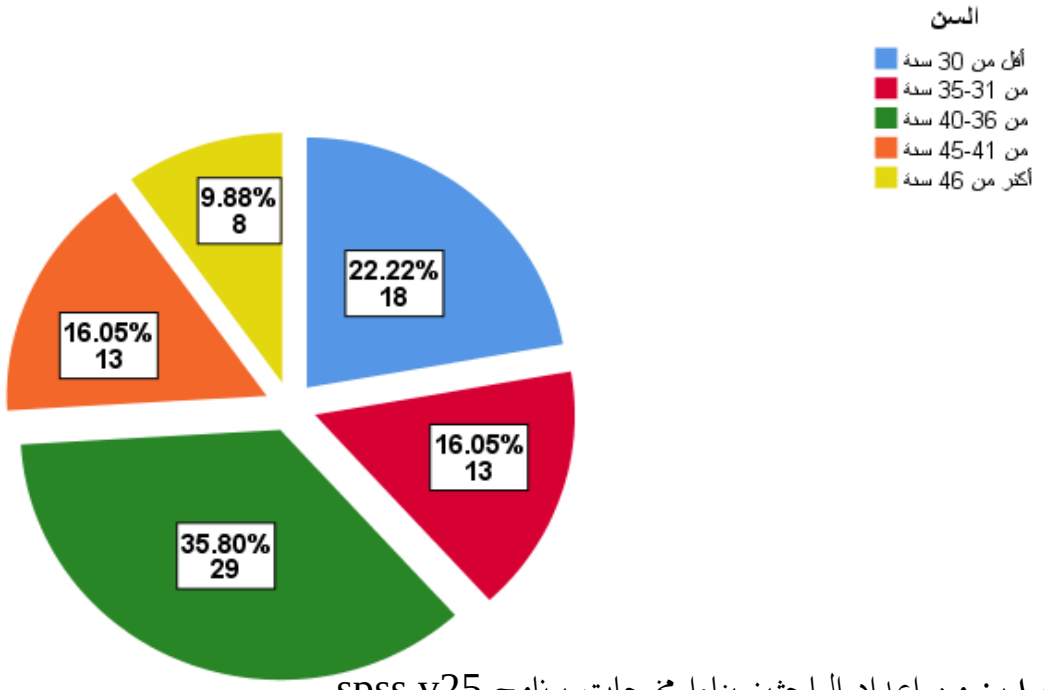

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا مخرجات برنامج spss v25

نلاحظ أن الفئة (من 36 سنة إلى 40 سنة) هي الفئة الأكثر على عينة الدراسة بنسبة 35.80% بينما تأتي بعدها فئة (أقل من 30 سنة) بنسبة 22.22%. في حين تساوت الفئتين (من 31 سنة إلى 35 سنة) و(من 41 سنة إلى 45 سنة) بنسبة 16.05%. بينما جاءت فئة (أكثر من 46 سنة) بنسبة 9.88%.

3- توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الجامعي:

جدول رقم (05): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الجامعي

السن	التكرارات	النسبة المئوية
ليسانس	17	%21
ماستر	24	%29.6
دكتوراه	32	%39.5
أخرى	08	%9.9
المجموع	81	%100

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

شكل رقم (2-4): تركيبة الأفراد حسب المؤهل الجامعي

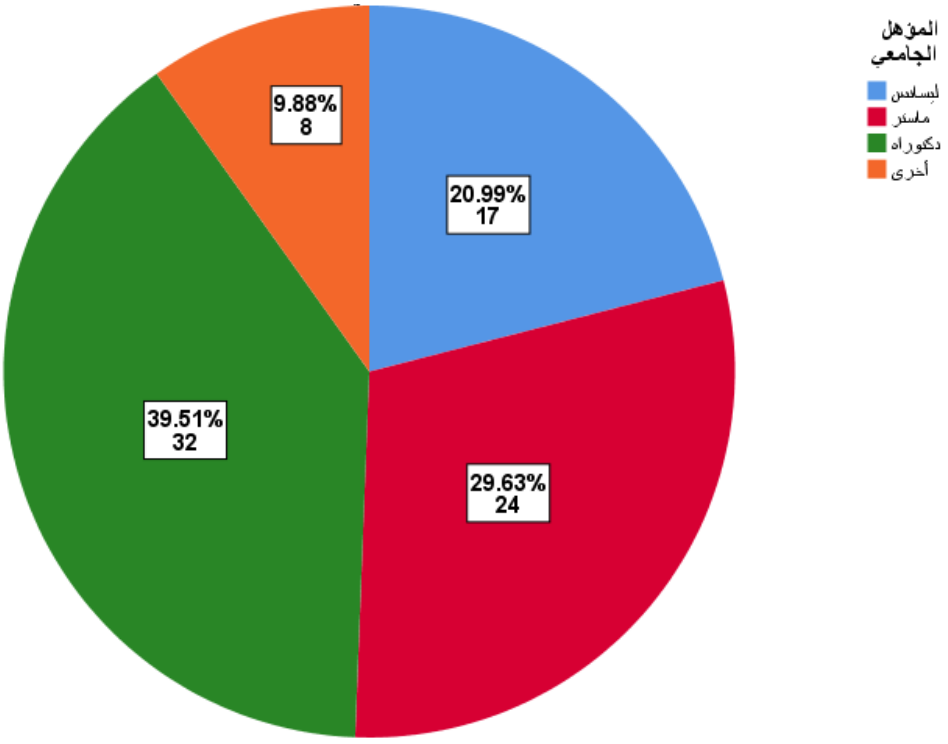

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا مخرجات برنامج spss v25

من خلال النتائج نلاحظ أن أكبر نسبة كانت للدكتوراه حيث بلغ عددهم 32 فرد بنسبة 39.51%، أما الفئة الثانية فهي لحاملي الماستر حيث بلغ عددهم 24 فرد وبنسبة 29.63%، أما فئة حاملي ليسانس فقد بلغ عددهم 17 فرد وبنسبة مئوية تقدر بـ 20.99%، أما حاملي شهادات أخرى فقد بلغ عددهم 8 أفراد بنسبة 9.88%.

4- توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

جدول رقم (06): يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
محاسبة	36	%44.4
مالية	23	%28.4
مراجعة	00	%00
أخرى	22	%27.2
المجموع	81	%100

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

شكل رقم (2-5): تركيبة أفراد العينة حسب التخصص العلمي

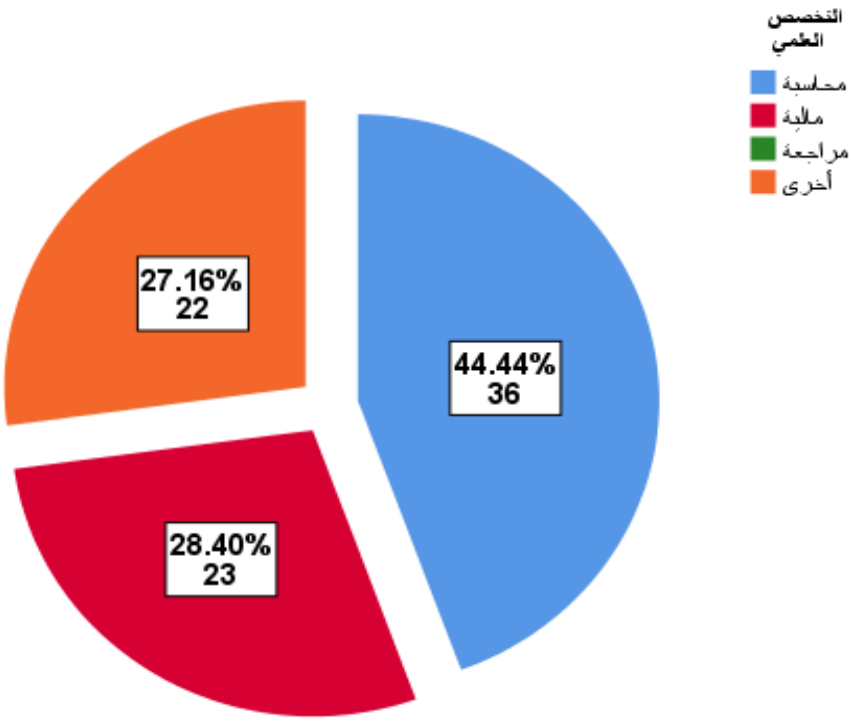

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج spss v25

من خلال النتائج نلاحظ أن أكبر نسبة كانت لتخصص محاسبة حيث بلغ عددهم 36 فرد بنسبة 44.44%، أما الفئة الثانية فهي لتخصص مالية حيث بلغ عددهم 23 فرد وبنسبة 28.4، أما تخصصات أخرى فقد بلغ عددهم 22 أفراد بنسبة 27.2%.

5- توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

جدول رقم (07): يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	10	%12.3
من 5 – 10 سنوات	26	%32.1
من 11 – 15 سنة	35	%43.2
أكثر من 15 سنة	10	%12.3
المجموع	81	%100

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

شكل رقم (2-6): تركيبة أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

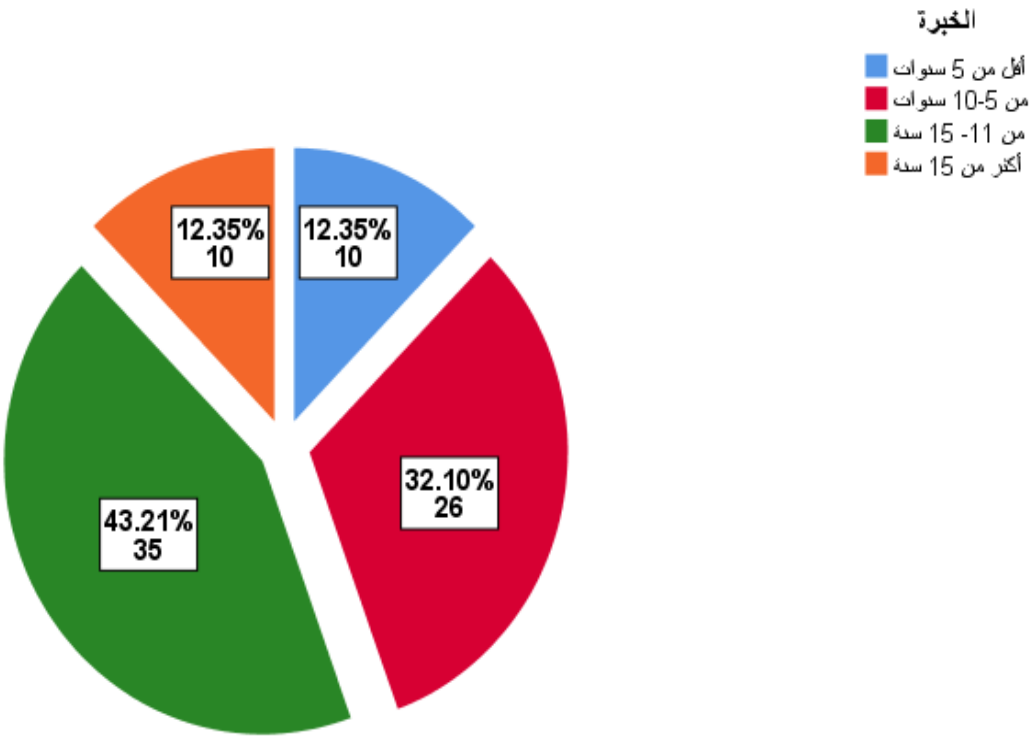

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج spss v25

من خلال النتائج نلاحظ أن أكبر نسبة للخبرة المهنية كانت لفئة (من 11- 15 سنة) حيث بلغ عددهم 35 فرد بنسبة 43.21%، أما الفئة الثانية فهي لفئة (من 5-10 سنوات) حيث بلغ

عددهم 26 فرد وبنسبة 32.10، في حين تساوت فئتي (أقل من 5 سنوات) و(أكثر من 15 سنة) فقد بلغ عددهم 10 أفراد بنسبة 12.35%.

6- توزيع أفراد العينة حسب المهنة:

جدول رقم (08): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة

الخبرة المهنية	التكرارات	النسبة المئوية
خبير محاسبي	18	%22.2
محافظ حسابات	36	%44.4
مدقق داخلي	3	%3.7
التدقيق المالي	20	%24.7
عضو لجنة المراقبة في شركة	4	%4.9
المجموع	81	%100

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

شكل رقم (2-7): تركيبة أفراد العينة حسب المهنة

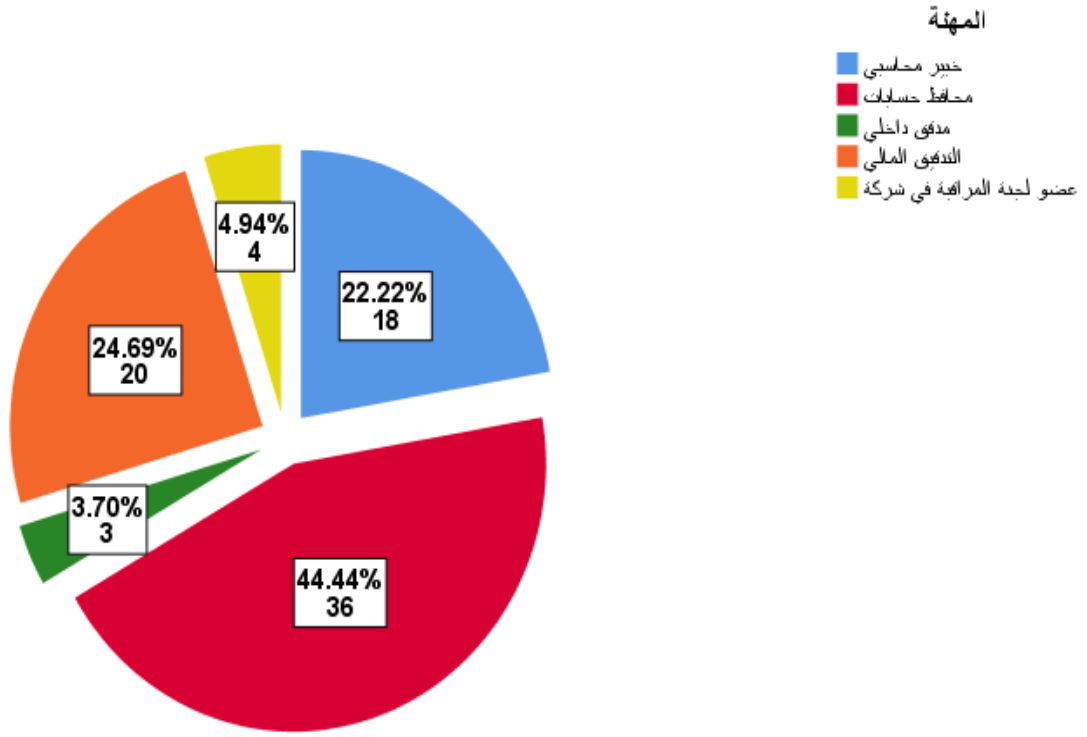

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج spss v25

من خلال النتائج نلاحظ أن أكبر نسبة كانت محافظ حسابات حيث بلغ عددهم 36 فرد بنسبة 44.44%، أما الفئة الثانية فهي لمهنة التدقيق المالي حيث بلغ عددهم 20 فرد وبنسبة 24.69%، أما مهنة خبير محاسبي فقد بلغ عددهم 18 فرد بنسبة 22.22%. ومهنة عضو لحجنة المراقبة في شركة فقد بلغ عددهم 4 أفراد بنسبة 4.94%، وبالنسبة لمدقق داخلي فقد بلغ عددهم 3 أفراد بنسبة 3.70%.

ثانيا– الاتجاه العام لآراء المستجوبين

بعد القيام بتحليل الخصائص الديمغرافية للعينة حسب الجنس، السن، المؤهل الجامعي، التخصص العلمي، الخبرة والمهنة. سيتم الاعتماد على الاحصاء الوصفي المتمثل في المتوسط الحسابي للتعرف على الاتجاه العام لآراء أفراد العينة.

1- سيتم التطرق أولا لما يتعلق بعبارات محور لجان المراجعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تقييم أراء أفراد العينة حول مساهمة لجان المراجعة

رقم العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
01	6	16.2	27	73	3	8.1	1	2.7	00	00	4.03	0.60	موافق
02	12	32.4	17	45.9	6	16.2	2	5.4	00	00	4.05	0.84	موافق
03	12	32.4	24	64.9	1	2.7	00	00	00	00	4.30	0.52	موافق بشدة
04	11	29.7	13	35.1	11	29.7	2	5.4	00	00	3.89	0.90	موافق
05	7	18.9	23	62.2	6	16.2	1	2.7	00	00	3.97	0.68	موافق
06	7	18.9	20	54.1	9	24.3	1	2.7	00	00	3.89	0.73	موافق
07	11	29.7	12	32.4	11	29.7	2	5.4	1	2.7	3.81	1.02	موافق
08	13	35.1	19	51.4	5	13.5	00	00	00	00	4.22	0.67	موافق بشدة
09	8	21.6	23	62.2	6	16.2	00	00	00	00	4.05	0.62	موافق

10	8	21.6	15	40.5	13	35.1	1	2.7	00	000	3.81	0.81	موافق
11	2	5.4	18	48.6	11	29.7	6	16.2	00	00	3.43	0.83	موافق
12	11	29.7	16	43.2	5	13.5	4	10.8	1	2.7	3.86	1.05	موافق
13	12	32.4	21	56.8	4	10.8	00	00	00	00	4.22	0.63	موافق بشدة
لجان المراجعة											3.96	0.38	موافق

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا مخرجات برنامج spss v25

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في العبارة رقم (03): " تساهم لجان المراجعة في زيادة كفاءة عملية المراجعة". حيث سجلت متوسط حسابي (4.30) وبانحراف معياري (0.52)، وهذا ما يدل على أن ما يساهم في كفاءة عملية المراجعة هو لجان المراجعة.

الجدول رقم (10): تقييم أراء أفراد العينة حول نظرية الوكالة

رقم العبارة	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
01	8	21.6	10	27	7	18.9	8	21.6	4	10.8	3.27	1.32	محايد
02	1	2.7	11	29.7	18	48.6	3	8.1	4	10.8	3.05	0.97	محايد
03	6	16.2	19	51.4	8	21.6	00	00	4	10.8	3.62	1.11	موافق
04	7	18.9	7	18.9	13	35.1	6	16.2	4	10.8	3.19	1.24	محايد
05	6	16.2	13	35.1	16	43.2	2	5.4	00	00	3.57	0.95	موافق
06	8	21.6	19	51.4	5	13.5	2	5.4	3	8.1	3.73	1.12	موافق
07	4	10.8	10	27	19	51.4	3	8.1	1	2.7	3.35	0.88	محايد
08	4	10.8	20	54.1	11	29.7	2	5.4	00	00	3.70	0.74	موافق
09	9	24.3	17	45.9	6	16.2	3	8.1	2	5.4	3.76	1.09	موافق
10	5	13.5	13	35.1	16	43.2	1	2.7	2	5.4	3.49	0.96	موافق
نظرية الوكالة											3.47	0.66	موافق

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإننا نسجل مستويات متجانسة في الاتجاه، حيث أن أعلى قيمة للمتوسط الحسابي كانت في العبارة رقم (09): " من الضروري وجود قدر من اللامركزية للوكيل يمكّن من اتخاذ القرارات دون الرجوع للأصل". حيث سجلت متوسط حسابي (3.76) وبانحراف معياري (0.96)، وهذا ما يدل على أن توفر قدر كاف من اللامركزية للوكيل يفتح له أبواب اتخاذ القرارات دون الرجوع إلى الأصل.

ثالثا– اختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة.

بعد عرض وتحليل مختلف اجابات أفراد العينة التي تضمنها الاستبيان، نقوم باختبار ارتباط وعلاقة متغيرات الدراسة عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

1– تحليل التباين: اعتمادا على مخرجات برنامج، وباستخدام معامل الانحدار البسيط تم استخراج تحليل التباين وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (11): نتائج تحليل التباين بالاعتماد على معامل الانحدار البسيط

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة اختبار فيشر F	قيمة الاحتمال Sig
الانحدار	1.028	1	1.028	8.155	0.007
البواقي	4.411	35	0.126		
المجموع	5.439	36			

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الاحتمال (Sig=0.007) وهي أصغر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا يكون نموذج ملائم لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

2- معاملات الارتباط:

الجدول رقم (12): نتائج تحليل التباين بالاعتماد على معاملات الارتباط الخطي

النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعياري للتقدير
1	0.435	0.189	0.166	0.355

المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

التعليق: نلاحظ أن معامل الارتباط (R=0.435) والذي يدل على وجود ارتباط ايجابي أي علاقة طريقة جيدة" بنسبة (43.5%) بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة، كما ملاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.189) أي أن المتغير المستقل يؤثر بنسبة (18.9%) في المتغير التابع، والنسبة المتبقية (81.1%) تفسر وجود عوامل أخرى تؤثر في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة.

سيتم اختبار الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية.

أولا– اختبار الفرضيات الفرعية.

سيتم في هذا الفرع اختبار الفرضيات الثلاث السابقة:

1– تحليل النتائج (اختبار الفرضية الفرعية الأولى).

- **H0**: لا توجد علاقة بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة.
- **H1**: توجد علاقة بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة.

التحليل: يتضح من خلال الجدول رقم (4) الخاص بالفرضية الأولى، والتي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3.96) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0.38)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي يوجد ارتباط بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة.

2– تحليل النتائج (اختبار الفرضية الفرعية الثانية).

- **H0**: لا تؤثر لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.
- **H0**: تؤثر لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

التعليق: يتضح من خلال الجدول رقم (5) الخاص بالفرضية الثانية، والتي سجلت قيمة المتوسط الحسابي (3.47) وهي تقع في المجال "موافق" بانحراف معياري (0.66)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي تؤثر لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

ثانيا– اختبار الفرضية الرئيسية.

تم الاعتماد على معاملات خط الانحدار الخطي لاختبار الفرضية الرئيسية عند مستوى (α0.05=)، وباستخدام مخرجات برنامج (SPSS25)، كانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم (13): نتائج تحليل التباين بالاعتماد على معاملات خط الانحدار الخطي

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	اختبار قيمة T	قيمة الاحتمال Sig
	B	الخطأ المعياري	Beta		
1 الثابت	0.527	1.036		0.508	0.614
لجان المراجعة	0.743	0.260	0.435	2.856	0.007

تحليل المصدر: من مخرجات برنامج spss v25

3– تحليل النتائج (اختبار الفرضية الرئيسية).

- **H0**: لا يوجد دور للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة (α≤0.05).
- **H0**: يوجد دور للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة (α≤0.05).

التحليل: يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية للمتغير المستقل (لجان المراجعة) هي (Sig=0.007) وهي أصغر من (α≤0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الخاصة بالفرضية الرئيسية، أي يوجد دور للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة حسب رأي عينة الدراسة.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل الدراسية التطبيقية المتمثلة الاستبيان، ومحاولة معرفة دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، واتضح لنا ومن خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق دراسة إجابات عينية الدراسة والمتمثلة في المهنيين من مدققين ماليين ومدققين خارجيين وداخليين ومحافظي محاسبات وأعضاء في لجان المراجعة وخبراء محاسبين، وقد أكدت أن لجان المراجعة تساهم في الحد والتخفيض من مخاطر الوكالة، وأكدت الدراسة أنه يوجد ارتباط بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة ،كما أن هناك أثر واضح للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد تناولنا موضوع دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، وجاء كمحاولة للجابة على اشكالية البحث التي تتمحور حول: هل يوجد دور للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة؟

وفي هذا الاطار فقد سعينا من خلال دراستنا الى الاحاطة حول موضوع الدراسة بفصلين نظري وتطبيقي، حيث كان الأول يتضمن مدخل حول لجان المراجعة من تعريف ونشأة والتركيز على مسؤوليات ومهامه لجنة المراجعة ومدى تأثيرها على نظرية الوكالة، وأيضا ماهية نظرية الوكالة من تعريف ونشأة ونظريات، أما الفصل الثاني فقط قمنا فيه باستخدام الاستبيان والذي على أساسه قمنا باختيار جملة من الفرضيات من أجل معرفة درى دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر الوكالة.

وعليه قد سمحت دراسة الاستبيانة التي تم اجراؤها على عينة عشوائية من مختلف التخصصات والأعمار والمهن حول موضوع دور المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، بحيث تم التركيز بصفة رئيسية على مفهوم المراجعة الداخلية باعتبارها احدى أدوات الرقابة في الوحدة الاقتصادية، بحيث تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ولقد نشأت نظرية الوكالة كمحاولة لحل مشكلة تعارض المصالح، وذلك من خلال نظرتها إلى الشركة على أنها سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى.

من خلال ما سبق نستنتج أن وظيفة لجان المراجعة تساهم بشكل كبير في الحد من مخاطر نظرية الوكالة من خلال المحافظة على حقوق المساهمين وضمان دقة التقارير المالية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، ومنع حدوث الانهيارات بأسواق المال.

ومن خلال الدراسة التطبيقية يمكن استخلاص النتائج التالية:

- اتفقت آراء المستوجبين على مساهمة لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة من خلال زيادة كفاءة عملية المراجعة وتعزيز جودة الثقة بين الشركة والوكيل.

ان قيام لجان المراجعة بفحص عمل المراجعة الداخلية في الشركة، يسهم في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، وهذا يظهر في علاقة التأثير ذات الدلالة المعنوية بين اشراف لجان المراجعة على المراجعة الداخلية ومخاطر نظرية الوكالة.

نتائج اختبار الفرضيات : أثبتت الدراسة اختبار الفرضيات كالتالي :

1- يوجد ارتباط بين لجان المراجعة ومخاطر نظرية الوكالة ، وهذا ما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة .

2- تؤثر لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

3- يوجد دور للجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة حسب رأي عينة الدراسة

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو الفتوح، سمير، "نظرية الوكالة: مدخل لتخفيض التكاليف العامة المجلة العربية للإدارة، المجلد الثاني عشر العدد الرابع، المملكة العربية السعودية، 1998.
2. الأسعد فليون، مدى قدرة البنى التحتية على تبني لجان المراجعة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر.
3. أيمن جرمان، دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
4. التميمي، عباس حميد يحي، اثر نظرية الوكالة في التطبيقات المحاسبية والحوكمة في الشركات المملوكة للدولة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات العراقية"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
5. الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
6. الجبوري، نصيف جاسم محمد، مفاهيم نظرية الوكالة وانعكاساتها على نظم قياس الأداء والحوافز في بعض الشركات المساهمة العراقية "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1999.
7. حماد طارق عبد العال، حوكمت الشركات، الدار الجامعية، القاهرة، 2008..
8. سعيد توفيق أحمد عبد الفتاح، علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
9. شرويدر، ريتشاد وكلاك، مارتن وكائي، جاك، " نظرية المحاسبة، ترجمة وتعريب خالد علي احمد وفال، إبراهيم ولد محمد، دار المريخ، السعودية، 2006.
10. الشيرازي، عباس مهدي، " نظرية المحاسبة "، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت، 1990.

11. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015- 2016.
12. العبيدي، صبيحة برزان، " دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوازن بين مصالح أطراف الوكالة – دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد من 2001 – 2007 "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في فلسفة المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
13. مسير، رباب وهاب، " دور المعلومات المحاسبية في تقويم الأداء الستراتيجي في ظل مفاهيم نظرية الوكالة – دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009..
14. مصعب الصديق الشيخ دفع الله، دور لجان المراجعة في تحقيق فاعلية الرقابة العامة الداخلية في شركات المساهمة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
15. مصعب الصديق الشيخ دفع الله، دور لجان المراجعة في تحقيق فاعلية الرقابة العامة الداخلية في شركات المساهمة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
16. مصعب الصديق الشيخ دفع الله، دور لجان المراجعة في تحقيق فاعلية الرقابة العامة الداخلية في شركات المساهمة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.
17. Adam Smith (Encyclopedia of Business، 2008
18. al-mstb،2022-05-26 ،https://www.al-mstba.com/showthread.p--hp?t=208020
19. Benjamin C، Weinstein 0: Les nouvelles théories de l'entreprise، librairie générale française، Paris 1995.
20. Caplan، Robert & Atkinson، " Advanced Management Accounting "، 2nd edition، Prentice - Hill International Inc.، USA، 1989 .
21. Economics 2006. www.Mises.org/journals/Scholar/Padilla6.pdf.
22. Elton، Edwin & Gruber، Martin، ,, Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis "، John Wiley and sons، Inc.، New York، 1995.
23. Elton، Edwin & Gruber، Martin، ,, Modern Porfolio . Theory and Investment Analysis"، John Wiley and sons، Inc.، New York، 1995.

24. Higgins، Robert، " Analysis for Financial Management "، 6th edition، McGraw - Hill، America، 2001 .
25. Jensen m، Mecking W، theory of the firm managerial behavior، agency costs and capital structure، Op.Cit.
26. Padilla، Alexander،"Agency Theory، Evolution and Austrian
27. Rao، Ramesh، " Financial Management - Concept، and Application "، 2nd edition، Macmillan Publishing Company، 1992.
28. Scapens، " Management Accounting : Asurvey Paper "، This paper was commissioned by the SSRc whose funding is grate fully acknowledged Feb

الملاحق

الملحق رقم (01) قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
01	د. الحاج أحمد فوزي	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
02	د. بن عمر البشير	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي
03	د. زيدان يوسف	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي

الملحق رقم (02) الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية

تخصص محاسبة وتدقيق

استبيان

أخي / أختي:

في إطار قيامنا ببحث لإعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق والتي بعنوان (**دور لجان المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة**) نضع بين أيديكم هذا الاستبيان نأمل منكم الاجابة على الاسئلة المطروحة فيه والادلاء بآرائكم، وهذا بوضع علامة (**X**) في الخانة المناسبة والمعبرة عنك كما نرجو منكم عدم ترك عبارة بدون إجابة.

واعلم أخي / أختي بأن المعلومات التي تدلي بها سرية تستعمل في حدود دراستنا لا غير وأنها لن تستغل إلا لغرض البحث العلمي فحسب.

وفي الأخير نشكركم على حسن تعاونكم معنا وتقبلوا منا فائق التقدير والإحترام.

من إعداد:

- عاشور محمد العيد
- مدلل عبد الستار
- كناوية عبد الرؤوف
- برني ضياء الحق

السنة الجامعية: 2022/2021

الجزء الأول: البيانات الديمغرافية للعينة:

يرجى وضع علامة (**X**) في المكان المناسب:

1- **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2- **السن:** أقل من 30 سنة ☐ من 31 – 35 سنة ☐ من 36 – 40 سنة ☐

من 41 – 45 ☐ أكبر من 46 سنة ☐

3- **المؤهل الجامعي:** ليسانس ☐ ماستر ☐ دكتوراه ☐ أخرى ☐

4- **التخصص العلمي:** محاسبة ☐ مالية ☐ مراجعة ☐ أخرى ☐

5- **الخبرة:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 – 10 سنوات ☐ من 11 – 15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

6- المهنة: خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ مدقق داخلي ☐ التدقيق المالي ☐

عضو لجنة المراجعة في شركة ☐

الجزء الثاني: مساهمة لجنة المراجعة في الحد من مخاطر نظرية الوكالة

قسم هذا المبحث الى محورين، حيث يكون المحور الأول من 13 سؤال والمحور الثاني من 10 أسئلة كما يلي:

المحور الأول: لجان المراجعة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تلعب لجان المراجعة دورا مفصليا في حل مشاكل الادارة					
2	تقتضي الحاجة لتشكيل لجان المراجع في مختلف المؤسسات					
3	تساهم لجان المراجعة في زيادة كفاءة عملية المراجعة					
4	تقوم لجنة المراجع بالكشف عن أي ضرر قد يلحق بالشركة					
5	تقوم لجنة المراجعة بفحص عمل المراجعة الداخلية في بالشركة					
6	يساهم تعيين لجان المراجعة في تعزيز جودة الثقة بين بالشركة والوكيل					
7	تقوم لجنة المراجعة بالتحقق من استقلالية المراجعين وتقديم مقترحات من شانها تأكيد استقلاليتهم					
8	يرتبط استقلال لجنة المراجعة بزيادة مصداقية وجودة المعلومات					
9	تقوم لجنة المراجعة بتقييم أولي للمخاطر ذات العلاقة بالنشاط محل الفحص					
10	تتبع لجنة المراجعة خطة تقييم المخاطر مرة كل سنة على الأقل					
11	يتولى نشاط المراجعة مراقب يقوم بتقييم فعالية نظام إدارة المخاطر بالشركة					
12	تساهم لجنة المراجعة في تقديم الخدمات الاستشارية في مجال إدارة المخاطر					
13	تشتمل نشاط لجنة المراجعة في تحديد طبيعة العمل من شأنها التقييم والرقابة في تحسين إدارة المخاطر .					

المحور الثاني: نظرية الوكالة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يقوم الوكيل باستعمال معلومات المؤسسة لمصلحته الشخصية حتى وإن تعارضت مع المصلحة الأصلية					
2	يقوم الوكيل بالإفصاح عن معلومات وإخفاء البعض الآخر					
3	تضارب المصالح يؤدي الى ارتفاع تكاليف الوكالة					
4	عمل كل من الوكيل والأصيل لصالح أهدافهم الشخصية من أجل تعظيم ثروتهم					
5	المعلومات الموجودة عند المسيرين تكون غير متاحة يشكل كلي للمستثمرين					
6	قدرة الوكيل على إخفاء بعض المعلومات أو إعطاء معلومات خاطئة للموكل يعرض الأطراف ذات العلاقة في الشركة الى مخاطر مختلفة					
7	عدم تمكن الموكل من اختيار الوكيل المناسب بشكل يحقق المنفعة المثلى نظرا لتعارض المصالح					
8	اختلال التعاقدات بين طرفي الوكالة يؤدي الى اختلال التوازن بين تكاليف الوكالة وتكاليف التعاقدات					
9	من الضروري وجود قدر من اللامركزية للوكيل يمكّن من اتخاذ القرارات دون الرجوع للأصل					
10	يؤثر حجم الشركة على تكاليف الوكالة، فكلما كان حجم الشركة صغير زادت تكاليف الوكالة والعكس صحيح					